موجز
في السياسة الخارجية "لإدارة ترامب"
و
(نظرة على الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية)

إبراهيم مصطفى (كابان)



أسم الكتاب

© موجز في السياسة الخارجية لـ " إدارة ترامب "
و (نظرة على الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية)

التأليف

إبراهيم مصطفى (كابان)

© جهة النشر: الموقع الجيوستراتيجي



www.geo-strategic.com

© نشر إلكترونياً بتاريخ 5 ديسمبر 2017

إلى المفكر والفيلسوف الأممي الأسير " عبد الله أوجلان "

أهدي نتاجي هذا..

المؤلف في سطور



إبراهيم مصطفى (كابان)

- باحث وكاتب صحفي من مواليد 25.12.1980 كوباني – سوريا.
- معتقل سياسي سابق بين أعوام 2007-2011.
- حاصل على دكتوراه فخرية من المركز الثقافي الألماني الدولي.

وشهادة تقدير من منظمة السلام العالمية لخدمته في حقوق الإنسان.

- محاضر فخري في مادة حقوق الإنسان بمعهد " يونك JUNG " بمدينة دورتموند – المانيا / باللغتين الكردية والعربية /.

حاصل على شهادة البورد الألمانية بصفة مدرب دولي للتنمية البشرية وحقوق الإنسان.

- باحث إستراتيجي في المركز الكردي للدراسات /سابقا/ بوخم - المانيا.
- سفير السلام لدى الحملة التكنولوجية لمناهضة الفكر المتطرف والإرهاب- مركز الدولي للسلام – تونس.
- رئيس تحرير الموقع الجيوستراتيجي/www.geo-strategic.com/

مؤلفات سياسية:

كتاب: المكونات السورية وسبل العيش المشترك (خريطة الطريق) تحت الطبع/ في جمهورية مصر.

كتاب: قراءات معرفية حول ديمغرافية شمال سوريا (تاريخ - حقائق – أرقام) قيد الإنجاز.

مؤلفات أدبية:

نثر: قوافل الجروح 2005 – طبعة دمشق.

نثر: صرخات .. صرخات 2009 وكتب معظم قصائده في الإعتقال / دمشق دار الكيوان .

له عشرات الأبحاث الإستراتيجية ومئات المقالات الفكرية والنقدية.

يكتب في عدة جرائد ومجلات ورقية ومواقع إلكترونية عربية وكردية.

عضو فخري في رابطة الكتاب والمثقفين الكرد في سوريا / منذ 2007

عضو إتحاد مثقفي روجآفاي كردستان في المهجر.

محتويات الكتاب

القسم الأول

السياسات الخارجية للولايات المتحدة، ومدى تأثيرها بشخصية الرئيس " دونالد ترامب"

القسم الثاني

السياسات الخارجية المتوقعة لإدارة " ترامب " في الشرق الأوسط

القسم الثالث

تطور الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

المقدمة المعرفية

إن معرفة السياسات الخارجية لدولة عظمى بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، ليس بالأمر السهل في ظل العلاقات المتشعبة والمتراكمة خلال عقود من تعامل الإدارات المختلفة مع القضايا الدولية، لا سيما وإنها مرتبطة بظروف إقتصادية وعسكرية كونت هذه السياسات، وهيأت الأدوات المتاحة في إدارة الأحداث، والاستفادة منها على المدى القريب والبعيد، وكذلك توجيهها وفق المعايير والمصالح الإستراتيجية التي من خلالها تبرز أية إدارة قوتها ومدى نجاحها في توسيع دور ومصالح الولايات المتحدة على المستويين الداخلي والخارجي. ولعلّ التمعن في العوامل المتعددة التي تساهم في صناعة القرار الأمريكي يدفعنا إلى تشخيص سياساتها العامة وفي مقدمتها الخارجية التي تعبر بشكل واضح عن طبيعة " الحزب – والإدارة التي تحيط بالرئيس – وشكل الحكومة المنتخبة "، والتي بدورها تعتمد على مجلسي الشيوخ والكونغرس، هذه الهالة العملاقة التي تصنع القرارات و

تصوغ الأحداث حول العالم تعتمد في تشخصيها على عناصر أساسية ترتكز بطبيعتها على" القوة الإستخباراتية وتقاريرها - ومراكز البحث الإستراتيجي "، بالإضافة إلى العنصر الأساسي الذي يساعد في تقوية جميع هذه العوامل، ألا وهي القوة الإقتصادية المبنية على الشركات العملاقة التي تدير جميع المسائل.

تعمل الإدارات الأمريكية وفق نظام متكامل على المستويين الداخلي والخارجي، ويتحرك كلا الحزبيين "الجمهوري والديمقراطي" وفق سياسات التوازن بين تكريس الجهد في تقوية الداخل، وبنفس السياق الحفاظ على الدور والهيمنة الأمريكية الخارجية، وإن كان الجمهوريون اكثر حرصاً على المسائل الخارجية مقابل تركيز الديمقراطيين على القضايا الداخلية، إلا أن الشركات العملاقة التي تحافظ على التوازن الكلي توزع الأدوار بين الحزبيين اللذان يشكلان قوتين سياسيتين تحيط بهما تيارات متعددة تساهم بدورها في الحفاظ على صيرورة الحياة السياسية، وشعبية وقوة الحزبين. وخلال هذه المنافسة في تقديم أفضل الخدمات وأكثر النتائج المفيدة لصالح تقوية الداخل، وتكوين إمكانيات وقدرات الولايات المتحدة ومصالحها

الخارجية، التي فرضت هيمنتها على العالم من خلال التوسع العسكري الذي يضمن التمدد الإقتصادي.

المصالح التكتيكية والإستراتيجية وفق المنظور الأمريكي تتمحور ضمن تعامل الإدارات " الجمهورية والديمقراطية " على حدٍ سواء مع معظم القضايا والأحداث الدولية على إنها يجب ان تنتج عن زيادة النفوذ والمصالح، والمجالات التكتيكية التي أستخدمتها الإدارات كانت تتمحور حول إثارة بعض المسائل وتأجيج النزاعات في منطقة محددة من العالم لغاية خلط الأوراق التي بطبيعتها تؤدي إلى صدامات عنيفة وتساهم في تكريس النفوذ الإستراتيجي للولايات المتحدة، ومعظم النقاط الساخنة حول العالم في تفاعل دائم تصل أحياناً إلى حالة الصدام العنيف، وتنتهي بتأجيل ذلك بعد أن تكرس المصالح الأمريكية، وهذا ما نسميه بالتحركات التكتيكية التي تساهم في تعميق المصالح الإستراتيجية.

وإذا ما راجعنا التدخلات الأمريكية في أية منطقة سنجد إن المشاكل التي كانت فيها لم تنتهي، بل تتطور وتتفاعل لدرجة الصدام المستمر، وقد تقع الحروب والنزاعات ومعظمها تنتهي

لصالح الوجود الأمريكي. وهذا ما نسميه "صناعة الأحداث" وتوجيهها وفق المصالح الخاصة، والتحكم بمجرياتها.

شخصية الرئيس جزء أساسي من تكوين السياسات الخارجية للولايات المتحدة، ويتميز " ترامب " بكاريزما قل نظيرها في طبيعة تعامله مع الاحداث وخطاباته الشديدة المفحمة بالتهديد والوعيد، وهو بذلك يعيد بناء العلاقات الدولية وفق مصالح معينة والإستفادة الأمريكية منها، ذلك من خلال بث الخوف والقلق حتى تكون شخصيته محورا للأحداث ، وهذه الخاصية التي يتمتع بها " ترامب " أعاد بها هيبة الولايات المتحدة وتقوية نفوذها ومصالحها في المناطق الهامة والساخنة حول العالم. ويمكن تقييم شخصية " ترامب " على إنها تجارية تعتمد على حسابات الربح والخسارة، وذات طابع عنيف في التعامل مع الاحداث.

طبيعة نشاطات الاحزاب السياسية داخل الولايات المتحدة، تركز في نشاطاتها ضمن محوريين أساسيين، داخل الولاية الواحدة، والفيدرالية ككل، إلا أن نظام الحزبين كان الأنجح لإحتوائها على معظم التيارات السياسية والإجتماعية على المستوى الولايات المتحدة، بينما تقتصر تحركات أحزاب الولايات في منافسة

لإدارتها، أي بمعنى التنوع والتعدد الحزبي ضمن الولاية الواحدة تصنع التيارات المختلفة داخل الفيدرالية ككل، وهنا تتميز الحياة الحزبية داخل الولايات المتحدة، وتقلص بذلك التناقضات والمشاكل. ولعل صيرورة المنافسة بين الحزبين الجامعين لكافة التيارات أسست في بناء نظام متين ومتمكن، مقابل التعددية الحقيقية في كافة الولايات.

أسست الولايات المتحدة مصالح عسكرية وإقتصادية كبرى في عدة مناطق هامة حول العالم، إلا أن الإهتمام الزائد بمواقع إستراتيجية كانت وجهة لتدخلاتها العسكرية، وخلال الإدارة السابقة تركزت سياسات الحزب الديمقراطي على الخروج السليم دون خسائر مع الحفاظ على بعض المصالح بالإتفاق والشراكة مع قوة محلية، بعكس إدارة " ترامب " التي تعتمد اعادة إنتشار القطاعات العسكرية في بعض المناطق الساخنة حول العالم، إلى جانب تقوية القوات الموجودة سابقاً بمزيد من الجنود والأسلحة.

الحلفاء الدائمين والمصالح الإستراتيجية، وحالة التوازن التي تمنح الولايات المتحدة بطاقة التدخل والتحكم في العلاقات الدولية، وحجم الإستفادة من الحروب وإدارتها خلال تكريس وتعميق النزاعات، والمساهمة في إيجاد كافة ظروف والسبل

التي تهيئ العوامل المطلوبة لتوجيه الاحداث التي تصب في خانة المصالح الأمريكية. حيث إن معظم الدول الحليفة تربطها شراكة تضمن بموجبها الحماية الأمريكية لها من القوى المعادية في المحيط، مقابل قبول الهيمنة الدائمة للأجندات الأمريكية. ولعلّ تجربة كوريا الجنوبية واليابان وحمايتهما من التهديدات الكورية الشمالية، ضمنت حاجة الدولتين إلى الحليف الأمريكي وقوتها ونفوذها، وبذلك تساهم تلك التهديدات في دفع الدولتين إلى دائرة مصالح الولايات المتحدة، وهنا تكمن الفائدة الإستراتيجية للتمدد والتوسع، وعلى رأسها حاجة تلك الدول إلى السلاح والاستعداد للمواجهة كلما طرقت كوريا الشمالية طبول الحرب. وبنفس الوتيرة أستطاعت الولايات المتحدة بناء حالة التوازن بين باكستان والهند من خلال إمتلاك المحورين لقوات الردع والاسلحة النووية، لتضمن بذلك بطاقة السيطرة الأمريكية كجهة محافظة على السلم. وبنفس الوقت قضت على النفوذ الروسية في افغانستان، لتصبح بذلك المنطقة بين باكستان وأفغانستان ساحة سيطرة، وورقة ضغط على الهند وإيران، مقابل خلق نزاع غير مفتعل بين الصين والهند سيتم تأجيجه إن أقتضت الحاجة الأمريكية لذالك. هذه العوامل الجيوسياسية تظهر مدى

الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة وحجم إستطاعتها التحكم في مجريات النزاعات وإدارتها كما تقتضي المصالح. وبنموذج مشابه أستطاعت الولايات المتحدة ضبط القوى في الشرق الأوسط من خلال خلق النزاعات والحروب التي رسخت مصالحها، وساهمت في تأجيج الصراع " السني الشيعي " وإعطاء المجال للنزاعات العرقية كي تتوسع، وطبعاً المنطقة أساساً مهيئة لهذه النزاعات وإنما تستفيد الولايات المتحدة منها وفق مصالحها. وأمام تطور المحور الشيعي بعد إفساح المجال لها تجبر الدول السنية على طلب الحماية من الولايات المتحدة، ويتضمن ذلك شراء الاسلحة مقابل الهيمنة الأمريكية على منابع النفط والغاز، وكلما زادت إيران من تهديداتها في المنطقة ساهمت بذلك في تعميق المصالح الأمريكية داخل الخليج العربي، لحاجة الخليج إلى السلاح والقوة والحماية. بذلك تساهم إيران في ترسيخ الوجود الأمريكي وتمدد مصالحها.

وإن كان النموذج الآخر في أوروبا الشرقية ومسألة بناء منصات الصواريخ الدفاعية أمام بعبع التهديدات الروسية المصطنعة، تضمن بذلك للولايات المتحدة تبعية أوروبا وحصار الروس.

الإدارات الأمريكية الأربعة الأخيرة " الديمقراطية والجمهورية " تقاس نجاحاتها شعبياً بمدى درجة تحقيق إنتصاراتها في محاربة الإرهاب حول العالم، لهذا إهتمت كل إدارة بهذه المسألة، و تسجل بذلك نقاط لها داخل الشارع الأمريكي، وبنفس الوقت تضاف إلى الإنجازات الحزبية. وكثيراً ما يتحدث الديمقراطيون عن قضائهم على منظمة القاعدة في عدة أماكن وقتلهم لأحد رموز الإرهاب " بن لادن "، وبنفس السياق يتحرك الجمهوريون في ظل إدارة " ترامب " حيث حققت إنتصارات على منظمة " الداعش " ورموزها في سوريا والعراق. وهذا الجانب له التأثير الكبير على مجريات الإنتخابات الرئاسية، حيث تزيد من رصيد كل طرف " المرشحين والمؤيدين ".

تعتبر الشرق الأوسط منطقة مميزة بالنسبة للولايات المتحدة، لوجودها على صفيح من الثروة النفطية والتي تصنف الأغنى عالمياً، و تعتبر المزود الرئيسي للدول الكبرى " الولايات المتحدة - أوروبا - روسيا - اليابان "، حيث يقدر إنتاجها بـ 65% من إحتياطي النفط العالمي، وتجاوز إستحواذها على السوق مع بداية القرن الواحد والعشرين ثلث الإنتاج العالمي من النفط. فالشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة جداً بين

المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم.

تقول مهندسة فكرة الفوضى الخلاقة كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي ووزيرة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الإبن : إن الوضع الحالي في الشرق الأوسط ليس مستقراً، وإن الفوضى التي تنتجها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقية ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل من الذي تعيشه المنطقة.

وإذا ما نظرنا إلى الوضع العراقي والسوري بالإضافة إلى التطورات في تركيا، سنجد إن العملية بدأت مع حرب تحرير العراق وتقسيمها داخلياً بين الشيعة والسنة والكُرد، ومروراً بما نتجت عنها " الحرب الأهلية السورية " من التقسيم الداخلي بين الكرد والعلويين والسنة. وصولاً للتطورات الداخلية التركية التي بدأت فعلياً التوجه نحو تبلور انقسام داخلي بين الكرد والأتراك. وتقود هذه الأطراف حروباً عنيفة أدت إلى حالات الإنقسام.

وبما إن الامتداد "السني والشيعي والكُردي" في المنطقة توحد الدول الأربعة جغرافياً " العراق - سوريا - تركيا - إيران " فإن الحدود القائمة بين هذه الدول انتهت فعلياً نتيجة لعملية الفوضى

الخلاقة، ونموذج " الداعش " تطور من الفوضى الخلاقة إلى المتوحشة الذي غير جميع الموازين في الشرق الأوسط وأنهى الحدود المصطنعة بسرعة فائقة.

وأجرى البروفسور تماس بارنيت أحد أهم المحاضرين الرئيسيين في وزارة الدفاع الأمريكية بعض التجديدات على نظرية الفوضى الخلاقة تحت مسمى (الفوضى البناءة) فقد لخص رؤيته لما كان يعرضه في البنتاغون من خلال دراسته التي أعطاها عنوان (خريطة البنتاغون) المنشورة عام 2004، وحدد بارنيت الشرق الأوسط كمنطقة للبدء بتطبيق الإستراتيجية الجديدة.

وهذا يعني إن سايكس بيكو عملياً انتهى لأن شعار الفوضى الخلاقة وإعادة ترسيم المنطقة من جديد قد تقضي كلياً على الحدود المصطنعة.

للصراع السوري أهمية بالغة في السياسة الخارجية الأمريكة، بحكم حساسية المنطقة وحجم التهديدات التي تتعرض لها المصالح الأمريكية بعد التدخل الروسي المباشر، وإعادة شكل من أشكال الحرب الباردة بين القوتين، والحرب بالوكالة تقودها قوى محلية مدعومة من الأطراف الإقليمية والدولية. ولعلَّ تركة " إدارة أوباما " حول قضايا الشرق الأوسط والمرونة التي أبداها

في السياسة الخارجية أثرت بشكل كبير على هيبة الولايات المتحدة، وهذا دافع أساسي في تصرفات " إدارة ترامب " وقيامه بنسف الكثير من العقود والمواثيق التي وقعت عليها الخارجية الأمريكية على حساب هيبتها ومصالحها، وسعى " ترامب " إلى تكوين علاقات جديدة تتسم بفرض المصالح الأمريكية.

تدرك " إدارة ترامب " إن التدخل الروسي في سوريا شكل خطراً كبيراً على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة وأوروبا، لا سيما تمكن الروس في إستمالة الدول المركزية في الشرق الأوسط لصالح سيطرتها على سوريا، والإنطلاقة منها نحو توسيع نفوذها ومصالحها التي تعمق وضمنت لها البقاء .

معايير" إدارة ترامب " في التعامل مع شمال سوريا، مرهونة بمسألة التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط، وإن خسرت هذه الإدارة مصالحها في سوريا فإنها بطبيعة الحال تفسح المجال أمام المحور " الروسي - الصيني بمساعدة إيران وأذرعها بعدة دولة " في الإستحواذ على هذه المنطقة ككل. بذلك تدخل المصالح الأمريكية - الغربية في مرمى التمدد الروسي. وقد تتعرض المصالح الأمريكية في الخليج العربي والعراق والأردن

إلى تهديدات حقيقية في ظل الدعم الروسي الواضح لأنظمة ومجموعات ستشكل عوامل خطيرة تثير المنطقة ضد التواجد الأمريكي - الغربي، في سيناريو مشابه لما قامت بها الولايات المتحدة بدعم الجماعات " الجهادية " المتطرفة في أفغانستان مطلع الثمانينيات القرن الماضي، والذي أدى إلى دحر النفوذ السوفيتية، ومهدت للتدخل العسكري الأمريكي في 2001.

ولن تكون بعد ذلك منابع الطاقة بعيدة عن دائرة المنافسة والنزاع، سوف تكون هذه المناطق جزء من الأهداف التي تسعى إليها روسيا وحلفائها، وكذلك المضائق والمعابر التي تمر بها النفط والغاز حول الشرق الأوسط. ستكون وطئة التهديدات الروسية - الصينية ثقيلة على النفوذ الأمريكية الغربية في حال تنازلت هذه الاخيرة عن مصالحها في العراق وسوريا والخليج.

من هنا ندرك مسألة التشبث الأمريكي بشمال سوريا، ومن المحتمل أن تتحول هذه المنطقة إلى مركز نفوذ وقواعد عسكرية امريكية – غربية، في ظل حاجة القوى المحلية المشكلة من شعوب شمال سوريا وفي مقدمتهم الكرد إلى الحماية من التهديدات التركية. وسوف تشكل تقاطع مصالح بين الولايات المتحدة وبعض حلفائها في الشرق الأوسط مع الإدارة في "

شمال سوريا – روجآفا " طبيعة علاقات سياسية علنية بعد أن كانت تقتصر على العسكرية أثناء الحرب الأهلية السورية، وهذه الأهداف لن تتحقق إن عادة الدولة السورية إلى سابق عهدها " دولة مركزية "، وإنما ستسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق نوع من الحكم الذاتي أو الفدرالية تضمن للشمال السوري نفوذ واحقية في الإبقاء على التواجد الأمريكي الغربي الدائم. وإلا فإن السيناريو البديل سوف يكون كارثياً على الولايات المتحدة.

في هذا الكتاب الموجز سنحاول الإجابة على الكثير من الاسئلة والمفاهيم حول السياسات الخارجية الأمريكية في ظل" إدارة ترامب" حيال سوريا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى بعض ملامح الإدارات السابقة، وطبيعة التركيبة الحزبية داخل الولايات المتحدة، ومدى تأثير شخصية الرئيس على العلاقات والسياسات الخارجية، ذلك من خلال البحث والقراءة المستفيضة للأحداث.

القسم الأول

السياسات الخارجية للولايات المتحدة، ومدى تأثيرها بشخصية الرئيس " دونالد ترامب"

الإدارات الأمريكية الأخيرة والتأثير السيكولوجي لشخصية الرئيس على السياسات الخارجية

عند تشخيص التطورات السياسية الخارجية الأمريكية منذ 1993 خلال إدراتي " بيل كلينتون وجورج دبليو بوش" سنجد إن للعامل الشخصي التأثير المباشر في السياسة الخارجية وأمتداداتها، لا سيما طبيعة الأليات المتخذة لتحقيق أهداف كلا الإدارتين في فترات حكمها على المستوى الداخلي والخارجي، ويمكن فهم ذلك اكثر من خلال السياسة الأمريكية الجديدة لما بعد عقود على الحرب الباردة التي بدورها فرضت ظروف معينة على الإدارات الأمريكية السابقة. فالاختلافات التي برزت من خلال المقارنة بين قرارات السياسة الخارجية المتخذة من قبل كلا الرئيسين أظهرت حقيقة وجود تصورات خاصة نابعة من الخلفية الطبيعية لشخصية الرئيسين، وبتأثير البيئة والطروحات الحزبية للديمقراطيين والجمهوريين. فيما إن التأثير النفسي والبيئة الداخلية والتحولات الدولية كانت هي الاساس في صناعة القرارات الأمريكية وعلاقاتها الدولية. ولعلَّ تتبع توجهات السياسة الخارجية لكلا الإدارتين من خلال استراتيجيات الأمن

القومي الموضوعة، وكذا القرارات المتخذة في الواقع العملي في الساحة الدولية، ستوصلنا إلى أن هناك اختلاف واضح بين الديمقراطيين والجمهوريين في طبيعة السياسة الخارجية، سواء ما تعلّق منها بالإستراتيجيات الموضوعة أو السلوك العملي.

والاختلاف الجوهري يكمن في إهتمامات الرئيس الأسبق " بيل كلينتون " الذي كرس توجهه حول القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي الأمريكي اكثر من المسائل الخارجية، بعكس تصورات إدارة الرئيس الأسبق " جورج دبليو بوش " الذي وجه إهتمامه إلى التعامل مع المخاطر والتهديدات الدولية أكثر من القضايا الداخلية. وفي الوقت الذي رأت إدارة " كلينتون " إن الإهتمام بالسياسة الخارجية ستكون ضمن إطار خدمة المصالح والمتطلبات الداخلية، فإن إدارة " بوش " ركزت على التعامل مع البيئة الدولية وجعلتها أولويات أساسية لخدمة الأمن القومي الأمريكي، (حيث مثلت الأجندة الأمنية العنصر الطاغي على أجندته للسياسة الخارجية سواء من خلال استراتيجيات الأمن القومي بين أعوام " 2006/2002 " أو في قراراته للسياسة الخارجية والتي تجلّت في حروب وقائية ضد دول تهدد أو قد تشكّل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية).

و(يمكن فهم شخصية "كلينتون" من خلال الميول الكبيرة لديه لإستخدامه للسبل الدبلوماسية والعمل المشترك في إدارة العلاقات الأمريكية مع العالم. كما يعدّ تصنيف شخصية "كلينتون" ضمن خانة "المنفعل الايجابي "خطوة مهمة نحو فهم أكثر للعلاقة بين مميزات شخصية "كلينتون" وسلوكه أو قراراته في السياسة الخارجية على وجه التحديد، حيث نجد هنا أن شخصية "المنفعل الايجابي"تتميز بقدر عال من الحاجة إلى الانتماء والبحث الدائم عن الرضا والاتفاق مع الآخرين، وهو ما أثّر على توجهات وقرارات "كلينتون" في السياسة الخارجية في فترات إدارته).

(في المقابل تميزت شخصية "بوش" المصنّفة ضمن خانة "الفاعل السلبي" والذي يختلف بقدر عال من الحاجة إلى الانجاز واثبات الذات من جهة، والحاجة إلى القوة والسيطرة من جهة ثانية، انعكس كل ذلك على اتخاذ "بوش" لقرارات تجيز استخدام القوة العسكرية من أجل مواجهة التهديدات، حيث وضع حداً فاصلا بين الخير المتمثل في الولايات المتحدة وحلفائها، والشر المتمثل في كل من لا يساندها في حربها ضد الإرهاب). ويتضح لنا إن متغير شخصية الرئيس ذو أهمية كبيرة في تحديد توجّهات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يتفاعل هذا المتغيّر ويمارس

تأثيره مع باقي المتغيرات داخلية كانت أو دولية بدرجات متفاوتة.

طبيعة تأثير شخصية الرئيس الأمريكي في السياسة الخارجية أمر واضح من خلال التصرفات والتحركات العملية والتوجهات الإعلامية لدى كل إدارة، ويتضح لنا مسألة تشخيص الإدارات الأمريكية السابقة واللاحقة بنفس المقياس. ومما لا شك فيه إن إتخاذ إدارة الرئيس السابق" باراك أوباما " تجربة سلفه " كلينتون " وتكرار القيام بتكريس نفس السياسات للحزب الديمقراطي، تقابله سياسات مختلفة لإدارة الرئيس الحالي " دونالد ترامب " حيث يغطى على العلاقات الخارجية الأمريكية طبيعة سلوكياته وبيئته الشخصية بالتزامن مع السياسة العامة لحزب الجمهوري.

تشخيص السياسات الخارجية لإدارة " ترامب "

ركزت الإدارة الأمريكية الجديدة على طبيعة إفتعال الازمات وقيادة الاحداث بشكل سريع لإثارة الفوضى في الشرق الأوسط من أجل لعب دور مهم في عملية نسف كل ما قامت به الإدارات السابقة، وذلك لإعادة ترتيب وتكوين المصالح الأمريكية

وأجندتها الخارجية من خلال أهمية الاستحواذ على الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز، ورسم معالم جديدة لطبيعة العلاقة مع الدول الحليفة للولايات المتحدة، عن طريق الجدية في التعامل مع الاحداث والمخاطر التي تهدد بزعزعة المصالح الأمريكية المتمثلة بالدول الحليفة.

<u>ولعلَّ التعامل مع الملف الإيراني مقابل الاستفادة المالية الكبيرة من الخليج العربى تظهر لنا مدى توجهات " إدارة ترامب " الإقتصادية.</u>

فالإضطرابات الحاصلة في سوريا والعراق واليمن، ومسالة التمدد الإيراني على طول خط الهلال الشيعي، جعلت دول الخليج العربي في حالة إستنفار وقلق كبيرين دفعتهما نحو الولايات المتحدة والدول الغربية الفاعلة من أجل تحجيم الدور الإيراني، وبذلك تتم إعادة رسم العلاقة المطلوبة وفق سياسة " إدارة ترامب " من خلال تكريس القلق الجديد في الشرق الأوسط كحالة بديلة لإستقرار الوضع العراقي بين فكي المصالح الإيرانية، وكذلك توجه الحالة السورية نحو وجهة جديدة قد تكون مشابهة للحالة العراقية، وهو ما فتح المجال أمام المملكة العربية السعودية وحليفاتها في الخليج التوجه نحو التحضير

للتحرب وشراء الاسلحة الحديثة إلى جانب دفع مبالغ طائلة للإدارة الأمريكية فيما يتعلق بمسألة حماية أمن الخليج والضغط على إيران، بعكس الإدارة الأمريكية السابقة التي نفذت سياسات من شأنها تمهد الخروج الآمن للقوات الأمريكية من العراق.

يفهم من هذه التحولات لإدارة ترامب هو إعادة رسم ملامح المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وتكريساً لنفوذها في عملية دعم قوى محلية، وإمكانية التدخل العسكري كما حصل في دعم قوات سوريا الديمقراطية لمطاردة منظمة " الداعش "، مقابل التراجع عن علاقاتها مع تركيا التي ربطتها علاقات إستراتيجية خلال العقود الماضية، وهذا ينطبق على مسألة تطور العلاقات الأمريكية مع السلطة المركز في العراق على حساب تراجع دعمها لإقليم كردستان العراق، رغم ولاء السلطة العراقية للنفوذ الإيرانية، مقابل حماية إقليم كردستان واجب امريكي.

هذه النماذج الجديدة لتعامل الخارجية الأمريكية مع بعض المواقع في الشرق الأوسط تدلنا على تميز واضح لإدارة " ترامب " عن الإدارة السابقة.

وفي المسألة الكورية الشمالية وحالة التصعيد معها، تصرف " ترامب " بشكل مختلف عن الإدارة السابقة، حيث شملت تحركاته

دعماً مباشر لكوريا الجنوبية، وبيعها أسلحة ثقيلة توازي الاسلحة الغير النووية في كورية الشمالية، ولعلّ حجم التهديدات والوعيد الصادرة من الرئيس الكوري الشمالي أختلفت حدتها تماماً. وناهيك عن تصعيد الأمريكي الجديد مع جيرانها في مسائل الحدود والتهريب، وممارسة الضغوطات على عدة دول في الأمريكيتين من خلال رفع مستوى الخطاب والتهديدات.

إن عملية التصعيد المتبعة من قبل " إدارة ترامب " في الشرق الأوسط، وشبه الجزيرة الكورية، وتقويض النفوذ الروسي في عدة مناطق، نتجت عن تصاعد الرصيد الأمريكي مقابل تضخم حجم مبيعاتها من الاسلحة لمناطق الصراعات في الشرق الأوسط وشرقي آسيا. وهو ما يوضح لنا طبيعة السياسة الخارجية الجديدة والمرتبطة بمكاسب إقتصادية " خلق الأزمات الخارجية لتقوية إقتصاد الداخل " .

نجحت " إدارة ترامب " في تحقيق بعض المكاسب السياسية والعسكرية والإقتصادية بعدة مناطق حيوية، ومن الواضح إن الحفاظ على تلك المصالح التي تدركها هذه الإدارة على إنها دائمة ومساعدة بشكل كبير في ملء الخزانة الأمريكية بالمال والطاقة، مقابل اللعب على التناقضات بين الدول، وإثارة المشاكل

والنزاعات التي تفتح الأبواب لمد الوجود الأمريكي بالمال والنفوذ.

مقابل هذه التطورات الخارجية لم تنجح " إدارة ترامب " في تطبيق الوعود الداخلية بشكل واسع، وحتى قوانينها التي أقرها كإحباط "قانون أوباما للصحة" وكذلك "بناء الجدار العازل" مع المكسيك لمنع تدفق اللاجئين والتهريب، مما يعكس ضيق مساحة المناورة التي يتمتع بها " ترامب " في الشأن الداخلي، ولعلّ إنجازاته الخارجية تزيد من شعبيته في المراحل القادمة، لا سيما وضوح خطابه، ومحاربته للتطرف، وسنه قوانين من شأنها محاربة الجماعات المتطرفة بشكل علني، وممارسته للضغوطات على الدول الراعية للإسلام وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

ذهنية " ترامب " وإعادة تكوين الدور السيادي

لم تكن الخطوات التي بنت عليها الإدارة الأمريكية السابقة تحافظ على التصاعد الكبير للدور الأمريكي في السياسة العالمية بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، والتدخل العسكري في أفغانستان والعراق بقيادة الجمهوريين أبان إدارتي " جورج بوش - الأب

والأبن"، إذ أن الجمهوريين يجدون في سياسة الرئيس السابق " باراك أوباما " إضعافاً لعالمية الدور الأمريكي، وتقيدها بإتفاقيات من شأنها تحجيم الإقتصاد الداخلي، وضبط تطوير بمصادر تضعف التحركات الخارجية، مما تسبب ذلك في تراجع دورها مقابل تطور النفوذ الأوربي، وصعود المحور الروسي، وتوسع رقعة الهيمنة الإقتصادية الصينية. ومما لا شك فيه إن تلك المسائل تسببت في إيجاد حالة توازن جديدة ساهمت في تحجيم النمو الإقتصادي الداخلي والسياسة الخارجية.

ولعلّ إنسحاب " إدارة ترامب " من "إتفاقية باريس الدولية للمناخ" المنعقدة نهاية 2015 بمشاركة 195 دولة في عهد إدارة " أوباما " تندرج ضمن إعادة كسر الضوابط التي قيدت الإقتصاد الأمريكي وتسببت في ترجع نسبة الإنتاج، وتؤكد أن الاتفاق "يقوّض" القدرة التنافسية الأمريكية والوظائف، وأن "التفاوض حوله تم بشكل سيء" من قبل الرئيس (باراك أوباما) وأن الاتفاقية "تحقق القليل". وتضر كثيراً بقدرات الولايات المتحدة. واتهم " ترامب " الدول الكبرى المستفيدة من تقييد الإنتاج الإستراتيجي بإضعاف الاقتصاد الأمريكي.

وقال سكوت برويت، مدير وكالة حماية البيئة، بعد قرار الإنسحاب" إن "الرئيس اتخذ قراراً شجاعاً جداً (...) ليس هناك أي سبب يدعونا إلى الاعتذار". وأضاف أن "العالم أشاد بنا عندما قمنا بالانضمام إلى (اتفاقية) باريس، لأنهم كانوا يعرفون أنه لن يكون في مصلحة بلدنا". وإن "السبب الذي يريد القادة الأوروبيون من أجله بقاءنا في الاتفاق هو أنهم يعرفون أن ذلك سيواصل لجم اقتصادنا".

من هنا ندرك مدى جدية " إدارة ترامب " في القيام بخطوات عملية وكبيرة لإعادة مكانة الولايات المتحدة إلى سابق عهدها، من خلال نسف الإتفاقيات التي قامت بإبرامها الإدارة الديمقراطية السابقة، والتي من شأنها تقييد الإقتصاد الداخلي أو التحركات والتدخل الخارجي للولايات المتحدة.

سياسة ألا سلم واللاحرب ..؟

لا شك إن تحركات " إدارة ترامب " تتمحور في إدارة سياستين مختلفتين في آن واحد للتعامل مع جميع القضايا، في الوقت الذي يتضح من توجهاته التوسعية والتسلطية وتوظيف الأدوات العنفية في خطاباته وتصرفاته وتهديداته على طريقة بريجنسكي،

نجد لديه بعض الجوانب في الميل إلى السلم والإنعزال وفق ذهنية كيسينجر.

إلا أن التحول المستمر نحو التدخل العسكري وبسط السيطرة والنفوذ وإستباق المخاطر المحتملة أصبح الغالب في سياساته الخارجية، حيث ضمن له ذلك توافقاً بين رؤية حزبه في القضاية الداخلية والخارجية، وتصرفاته في إدارة السياسة الجديدة.

المبادئ الأربعة لسياسات " ترامب " حول إجراء الإنقلاب الإقتصادي

العلاقات الخارجية الأمريكية التي تطورت بحكم سياسات " إدارة ترامب " وفرّت منافذ مهمة لدعم الخزانة الأمريكية، وهو ما يظهر حجم الملامح الإقتصاد الأمريكي وطبيعة الثوابت التي تخطاها " ترامب " في عملية إعادة مكانة الدولار كعملة احتياط دولية وعامل مؤثر على معادلة البترودولار وسندات الخزانة الأمريكية ذات التصنيف السيادي الأعلى في العالم، والعلاقة مع الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، واتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالم. ويعتقد " ترامب " إن العلاقة مع الصين تخدع الولايات المتحدة وتتبع سياسات إقتصادية من شأنها نهب

الإقتصاد الأمريكي، لذا فإن تركيزه على نسف جميع الإتفاقيات الإقتصادية مع القوى الكبرى بشكلها السابق سيوفر بناء علاقات جديدة و تساعد على تصحيح الكثير من الاخطاء والسلبيات التي أركتبها الإدارة السابقة.

وترتكز سياسة " ترامب " على أربعة مبادئ أساسية للتعامل مع الوضع الداخلي وتنفيذها بعملية تكريس العلاقات الخارجية في خدمة إنجاز هذه المبادئ وفق المصالح الأمريكية:

1- **خفض الضرائب للأمريكيين الذين يعملون بجد يوميا.**
2- **جعل قانون الضرائب أكثر بساطة وعادلة وسهل الفهم. وهو ما منح الملايين عبر إنهاء "ضريبة العقارية"، المعروفة أيضا بضريبة الموت...**
3- **خفض الضرائب على الشركات الأمريكية لاستعادة قدرتها التنافسية...**
4- **تشجيع الشركات الأمريكية على إعادة تريليونات الدولارات من الثروات المتوقفة من الخارج.**

ويعتبر " ترامب " إن الاستسلام الإقتصادي لأمريكا تسبب في تراجع الصناعات، وهو ما فتح المجال امام الشركات الصينية في غزو السوق الأمريكية، وسيركز خلال الفترات القادمة على إعادة

تفعيل الشركات والمصانع، وسيكون شعاره في الفترات القادمة " صنع في امريكا "، من خلال رفع الأعباء عن الشركات والعمال الأمريكيين ليتمكنوا من النجاح والمنافسة والنمو.

ويعتمد ترامب في سياساته الإقتصادية على تطبيق مبدأ " لن نحقق أمنا وطنياً دون تحقيق أمن إقتصادي "، ولعل نتائج هذه السياسات تكمن في وضع أمريكا بمستوى أفضل بكثير من إدارة الديمقراطيين، فمعدل البطالة انخفض لأدنى مستوى خلال 16 عامًا، والأجور ترتفع، والبورصة تشهد ارتفاعا لمستويات قياسية... إجمالي الناتج المحلي وصل لأعلى من 3% خلال الربع الأخير وتم تعديله الآن إلى 3.3% الرقم الذي لم يشهد منذ وقت طويل."

وتجد إدارة ترامب إن قانون الضرائب الحالي يعاقب الشركات لنشاطها التجاري في البلاد، ويشجعها على مغادرة الولايات المتحدة، مما يتطلب نظام ضرائب يشجع الشركات على البقاء والنمو والتوظيف في أمريكا.

ويركز ترامب على تطوير إطار لإصلاح ضريبي سيوفر رواتب أعلى، والمزيد من فرص العمل، وتخفيض الضرائب للأسر ذات

الدخل المتوسط وكل الشركات التجارية الأمريكية من جميع الأحجام التي تخلق فرص عمل.

الربح أولاً .. والشق الإقتصادي في علاقات " إدارة ترامب " الخارجية

بالتزامن مع التحركات الداخلية لإجراء إصلاحات إقتصادية، فإن إدارة ترامب تحاول من خلال علاقاتها الخارجية و" مناطق تعتبرها حليفة وأخرى إستراتيجية" فتح قنوات تستمد منها المال والطاقة، وذلك لتأمين ما يدعم وجهة نظرها أمام الكونغرس، بغية إقناعها ودفعها لتمرير المشاريع التي شأنها تطبق السياسات الجديدة للنهوض بالإقتصادي الأمريكي. وهذا يوضح لنا طبيعة السياسات الخارجية لإدارة ترامب، وإعتمادها في التعامل مع الدول والقوى على أساس الإستفادة بشقيها الوقتي وعلى المدى البعيد.

إن لشخصية " ترامب " التأثير الأساسي في طبيعة هذه السياسات، حيث إنه إقتصادي بارع وناجح، لإمتلاكه ثروة ضخمة من الشركات والمعامل، ولعل طبيعة كسب القوة وتأمين الربح والتعامل مع الاحداث من منظور إقتصادي يظهر لنا تعامل

هذه الادارة. وكيفية عقد إتفاقيات معها. حيث إن التحركات البداية فور إستلامه الإدارة بدأ " ترامب " في التوجه نحو حلفاء أمريكا الأغنياء، من ضمنها الخليج العربي، الذي دفع مليارات الدولارات لإقناع ترامب في غض النظر عن سياساته إتجاه هذه الدول، ورغم إنها حليفة لأمريكا إلا أن الخطابات والتهديدات التي أطلقها " ترامب " كانت الغاية منها الحصول على قوة مالية لسد حاجيات الخزانة الأمريكية، وتخلل ذلك بشراء كميات كبيرة للأسلحة من الشركات الأمريكية التي تعود بفوائدها إلى الخزانة الإستراتيجية. ومما لا شك فيه إن الانظمة والقوى المحلية في الشرق الأوسط عليها ان تدرك مسألة طبيعة " إدارة ترامب " وسياساتها الإقتصادية التي تسبق المصالح السياسية في التعامل مع الاحداث.

العودة إلى الشرق الأوسط

تعتقد " إدارة ترامب" إن ما بنته الإدارات الجمهورية في عهدي " بوش الأب والأبن " منذ 1990 في الشرق الأوسط من تدخل عسكري وبناء قواعد ومصالح عسكرية وإقتصادية والاستحواذ على الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز، قد تم تقليصها من خلال

السياسات المرنة التي إتبعتها إدارة " أوباما "، حيث الإنسحاب من العراق والإكتفاء بعلاقات وقواعد في الخليج العربي، وإعطاء الدور لقوى محلية ساهمت في إزالة المخاوف من المحاسبة والتدخل العسكري الأمريكي لتغير الانظمة كما حدث في العراق، مما ساهم ذلك بضعف الدور الأمريكي وصعود الدور الروسي من خلال التوسع الإيراني. وهذا التفسير الصحيح لإدارة ترامب ساهم في إعادة التدخل العسكري من جديد، و تكثيفت بناء قواعد جديدة وعلاقات واسعة مع دول الخليج العربي وقوى محلية في سوريا والعراق، إلى جانب تقليصها للدور التركي الذي مثل شرطياً للمصالح الأمريكية خلال المراحل السابقة، إضافة لخلقها أزمة خليجية داخلية.

إن سياسة خلق الازمات والصراعات المتبعة من قبل "إدارة ترامب" في الشرق الأوسط ستسهل بطبيعة الحال في عودة سلسة للوجود العسكري الأمريكي، وما تبنيه القوات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، سواءً داخل سوريا أو العراق أو في الخليج العربي، إنما هي ثوابت جديدة ستستند عليها في السياسات الخارجية للتعامل مع الشرق الأوسط.

سياسة دفع القوى المعادية إلى رفع سقف خطابها الإعلامي ضد حلفاء أمريكا " النموذج الكوري " ..؟

التصاعد في حدة المواجهات السياسية والإعلامية بين " إدارة ترامب " والرئيس الكوري الشمالي تضمن للشركات الأمريكية بيع مزيد من الأسلحة المتطورة إلى كوريا الجنوبية واليابان، ويزيدانها دفعاً للتحالف بعمق مع الولايات المتحدة والغرب. لأن التحركات الجديدة لكوريا الشمالية ورفع سقف الخطاب والتهديد يساعدان في ضمان وتكثيف الوجود الأمريكي في كوريا الجنوبية واليابان.

ملامح السياسة الخارجية لإدارة ترامب واضحة، في إعادة طبيعة العلاقات مع معظم الدول الحليفة من خلال خلق الفوضى أو الأزمات ودفع الأنظمة المعادية لها إلى التصرف بشكل جنوني، مما تدفع الظروف بالدول الحليفة لأمريكا إلى إعادة التمسك بها وتجدد علاقاتها على نحو الفائدة للولايات المتحدة، مقابل الضمان لها وسلامتها من تهديدات المحيطة بتلك الدول.

القسم الثاني

السياسات الخارجية المتوقعة لإدارة " ترامب " في الشرق الأوسط

التحولات الجيوسياسية

لا يمكن بأي شكل تقبل فكرة أن تتوسع الإمتدادات الإيرانية في الشرق الأوسط أمام وجود صراع دائم مع الدول السنية، بما فيها الخليج العربي، لأن الصراعات القائمة بين المحورين أوجدت توازناً على المستويين السيطرة والنفوذ. ولعل طبيعة علاقات هذه الدول مع القوى الكبرى التي تحافظ على مصالحها من خلال إستمرارية المنافسة بين المحورين في الشرق الأوسط، تركز بالاساس على إعطاء الدور لكلاهما حتى يستمر الصراع ويسهل عملية التحكم بها وضبطها وفق المصالح الإستراتيجية للقوى المهيمنة، وهذا طبيعي جداً في ظل خصوصية الشرق الأوسط وإستحواذها على 48.1 من النفط والغاز العالمي، إلى جانب وجود دولة إسرائيل ومسألة حفظ أمنها وتأمين صيرورتها أمام قوة وإمكانيات الدول السنية والشيعية.

ومما يفهم من عملية التوازن القائمة هو عدم السماح لأي طرف من المحورين التجاوز على إستمرارية المنافسة، وإبقاء كل طرف في مركز قوى يستطيع من خلاله منافسة الطرف الآخر، وإذا تجاوز أيهما دائرة هذه المنافسة من خلال التوسع والسيطرة

وخلق تهديد للتأثير على تلك المنافسة فإن الدول الكبرى المعنية بصيرورة هذا التوازن تتدخل وتبدأ بإجاد آليات مناسبة في تحجيم التطورات وإعادتها إلى نقاط المنافسة الطبيعية. وبذلك لا يمكن لإيران التوسع في الشرق الأوسط والتفوق على الدول السنية المتمثلة بالخليج العربي، لأن ذالك يخلق خلل في التوازن و يشكل تهديداً مباشرا على أمن إسرائيل ومصالح الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وأوروبا.

إن سياسة إعطاء الدور لإيران في السيطرة على العراق والتمدد نحو سوريا وقيامها بعمليات التغيير الديمغرافي بحق السنة ما هو إلا لدفع الدول الخليج العربي إلى زيادة المنافسة وشراء الاسلحة الأكثر تطوراً لمواجهة إيران.

التعامل مع الأزمة السورية ومستقبلها

المنطقة التي تسيطر عليها القوى المحلية المدعومة من إدارة ترامب، هي الإستراتيجية التي تكرس التواجد الأمريكي في سوريا، وتضمن لها مستقبل والاستفادة على المدى البعيد. ووفق ذلك ما لا يمكن تصوره مغادرة القوات الأمريكية بسهولة من هذه المنطقة مقابل دفع النظام السوري وميليشياته إلى فتح جبهة

لإنهاء قوات سوريا الديمقراطية. وكذلك عدم تبلور البديل عن قوات سوريا الديمقراطية في ظل تصاعد الميليشيات الإيرانية الطائفية التي تهدد الدول السنية الحليفة لأمريكا، بالإضافة إلى طبيعة المنظمات والميليشيات التي ستكون في إحتكاك مباشر مع إسرائيل.

قد نفهم السياسة الإسرائيلية - الأمريكية حول وجود إيران وقوتها ضمن مساحات محددة في الشرق الأوسط، حيث تساعد بذلك في خلق توازن مع الدول السنية التي تملك الطاقة والإمكانيات، مقابل إستمرارية مسألة الصراع بين السنة والشيعة التي تضمن أمن إسرائيل والمصالح الغربية والأمريكية، سواء في مسألة التحكم بهذه الدول أو دفعها إلى تقوية إمكانياتها من خلال وجود حليف قوي ومصادر أسلحة متطورة توازي التطور الإيراني. مقابل حصول " إدارة ترامب " على الطاقة والمال، لأن ذلك يساعد على تقوية الظروف الداخلية الأمريكية التي تتعرض لأزمات وكوراث بيئية، وتضمن للخزانة الأمريكية تدفق المال مقابل بيع الاسلحة المستخدمة في النزاعات. وهذا ليس ببعيد عن التواجد البريطاني والفرنسي في الخليج العربي حيث لهما دور بارز في حماية مصالحهما سواء في الإمارات العربية

المتحدة أو دول أخرى، لهذا فإن مسألة تحجيم الدور الإيراني إلى إطار محدد يضمن المنافسة بإستمرار مع الخليج وبنفس الوقت لا تشكل تهديداً كبيراً على المصالح الأمريكية الغربية.

من المؤكد والمنطقي أن تبقى " إدارة ترامب " تحافظ على نفوذها في سوريا خلال التنسيق مع قوى محلية مركزية وفي مقدمتها " قوات سوريا الديمقراطية " لطالما لا يتوفر البديل، وفي المقابل لن تتجه " إدارة ترامب " إلى نحو القطيعة الكاملة مع تركيا، لأن خسارة تركيا بالنسبة لها تشكل لجوءً تركياً نحو الحاضنة الروسية المتنامية في الشرق الأوسط، لهذا ستحاول " إدارة ترامب " إيجاد مخرج لضمان وجودها ودعمها لقوات محلية في سوريا، وبنفس الوقت إعادة علاقاتها مع تركيا بشكل يبقيها بعيدة عن إحتضانها للنفوذ الروسية حول البحر الاسود والشرق الأوسط. ولعل معالجة هذه المعضلة بالنسبة لإدارة " ترامب " في عدم خسارة الحليف المحلي الذي يضمن له النفوذ والطاقة، وكذلك الحليف الإقليمي الذي يخلق التوازن في منع النفوذ الروسي والإيراني من التوسع على حساب الوجود الأمريكي.

تعاملت الولايات المتحدة سياسيا مع جميع الأطراف السورية بنفس المسافة، ولم تنحاز إلى أي طرف ضد آخر على الأرض، سوى دعم المحاربين ضد الداعش، والتمدد التركي في المنطقة بين " إعزاز وجرابلس والباب " إنما كانت بمعرفة وتسوية أمريكية لتهدئة الهجمات التركية على الإدارة الذاتية التي وجدت فيهم إدارة ترامب بالشجعان في محاربة " منظمة الداعش ". والواقع الجيوسياسي يؤكد على إن الأمريكيين لم يكونوا جاديين في إسقاط نظام الاسد بعد أن اتضحت وجهة الجماعات المعارضة نحو التطرف، إلا أن الغض النظر الأمريكية للمصالح القطرية والتركية والسعودية لجهة المعارضة دفعتها إلى عدم الإساءة إليها.

الصفقات الأمريكية مع الأتراك ليست بأقل من الصفقات الروسية، وكلاً أستخدم الأتراك في سوريا لمصالح خاصة، إلا أن الإستخدام الروسي للاتراك كان أكثر تأثيراً على الأرض بحكم اغتنامها فرصة تعاون الأمريكيين مع الكرد.

منعت الولايات المتحدة إسقاط نظام الاسد بطلب إسرائيلي، والتدخل الروسي لم يكن إلا بموافقة ومخطط إسرائيلي. وإسرائيل لا تريد أن تكون الأطراف السورية " النظام – الكرد - المعارضة

ـ الجماعات المتطرفة " في موقع القوة، وإنما مجموعات متصارعة مهامها تعميق الخلافات الدينية والعرقية لخلق الأرضية المناسبة في دفع المشهد في الشرق الأوسط نحو التفكك وتشكيل مناطق مقسمة لا تقوى على التطور..

دعمت إسرائيل وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة المجموعات المسلحة التي أدارتها تركيا، وبنفس الوقت حافظوا على بقاء نظام بشار الاسد، وهيئوا للتدخل الإيراني وحزب الله الأرضية المناسبة، وبنفس الوقت دعموا قوات سوريا الديمقراطية في معاركهم ضد الإرهاب فقط مقابل منع تركيا والنظام السوري في الاشتباك مع هذه القوات حتى تاريخ تحرير دير الزور، ولم تمنع أو تسحب شرعيتها من أي طرف. بينما قدمت السلاح والمدربين لقوات سوريا الديمقراطية، مقابل عدم إعطائها الشرعية السياسية، حتى لا تثير قلق تركيا حيال التطورات الكردية في شمال سوريا.

وبناء على هذه الطبيعة للتعامل مع الوضع السوري فإن السياسات الخارجية لإدارة " ترامب " تمارس دور المستفيد فقط من تطورات الاحداث، وتهمها كثيراً إجراء صفقات إقتصادية، وتمكين نفوذها الإستراتيجية في المستقبل. بذلك لا

يمكن التأويل عليها في رسم ملامح مشروع كردي سوري على المدى البعيد في ظل المزاج الإقليمي المناهض لأي تطور كردي في الشرق الأوسط، وإن كانت الولايات المتحدة ستحافظ على هذا الحليف في الشمال السوري وإمكانية دعمها بإستمرار، بغية تثبيت وجودها وتنسيقها مع القوى المحلية الاساسية في الشرق الأوسط، بحكم إن ظاهرة الإرهاب لن تنتهي بزوال دولة " الداعش " المزعومة.

النفور من السياسات التركية في المنطقة وتفسير إدارة " ترامب " للاحداث

لا بد إن الدول الغربية حينما زادت من فجوة خلافاتها السياسية مع أنقرة كانت تدفع بالمقابل حلفائها للتوجه نحو ممارسة نفس الضغوطات على سلطة أردوغان، وهو ما لاحظناه في السياسة الأمريكية التي تغيرت 90 درجة لإتجاه عزل تركيا ومنعها من لعب دور "قوة قادرة" داخل الاحداث السورية والعراقية، لا سيما بعد إبعاد منظمة " الداعش " عن حدودها لوقف التنسيق المباشر بين أنقرة وهذه المنظمة الإرهابية مع نهاية 2016، ومنع الأتراك من مهاجمة " روجآفا – شمال سوريا " بعد

المحاولات التركية الحثيثة بين 2016- 2017 للقضاء على التطورات الكردية، وكذلك محاولة إعاقة تقدم قوات سوريا الديمقراطية في القضاء على الداعش، وخاصة بعد إظهار تركيا عن نواياها في التقرب من الروس والإيرانيين، بغية الضغط على واشنطن وأوروبا في السماح لها بالتدخل إلى الإقليم الكردي في سوريا.

مشكلة القوى السياسية الغير واعية والمعتمدة في خططها على اللعب بين المحاور دون معرفة حجم قوتها الحقيقية، تدخل بسهولة في شرك الصدام مع إحدى المحورين، فتتحول القوى الكبرى إلى مطحنة لتدميرها وعزلها، لأن من تقود السياسات الروسية - الأمريكية - الأوروبية هي الشركات الضخمة التي تتفق على الخطوط العريضة حول المسائل الرئيسية، بينما تترك للقوى المحلية التحرك ضمن الدائرة المرسومة لها. وهذا ينطبق على صيرورة التحركات التركية التي باتت تهدد الحياة الديمقراطية على حدود أوروبا الشرقية، إلى جانب تهديد المصالح الغربية والأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال قيادة وتدريب وتسليح المجموعات المتطرفة التي في ذهنيتها

وتحركاتها تعادي الغرب وتهدد العالم الحر. وهي ما تدركه " إدارة ترامب " وتوجه تحركاتها الخارجية لتقليص الدور التركي.

إن شركاء تركيا وداعميها الإقليميين سيدخلون في نفس الدائرة التي تحاصرها الدول الكبرى، وفي مقدمتها دولة قطر، وتنافسها مع المملكة العربية السعودية، على النفوذ في الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، إلا أن الخيارات القطرية لم تكن ذكية بحجم التحركات السعودية في مسألة دعم القوى المحلية. في الوقت الذي أختارت فيها السعودية القوى المشروعة في اليمن ومصر وليبيا كانت قطر تدعم جماعة إخوان المسلمين والجماعات المتطرفة التي تعاديها الدول الغربية، كذلك الامر في سوريا حيث أتحدت الجماعات المسلحة والمتطرفة القطرية التركية للقضاء على المجموعات التي كانت تدعمها السعودية. وأيضاً التحالف القطري التركي كان جزءً حيوياً من عملية الضغط التركي على الولايات المتحدة والمجتمع الغربي في المسألة السورية، بالإضافة إلى التقارب القطري من الإيرانيين وسياساتهم في المنطقة أظهرت حقيقة زيف الإدعاءات التركية القطرية في مسألة قيادة الحلف السني في الشرق الأوسط، وهذا يوضح لنا المخاوف الإسرائيلية من مسألة التمدد

الإيراني على حساب الدول السنية التي تتحالف مع إسرائيل في مواجهة إيران.

عزلة قطر تأتي من باب شد الخناق على جماعة أخوان المسلمين في مصر وتركيا، وهي عملية قطع الذرائع التركية في العالم العربي، فالقيادة السنية مركزها المملكة العربية السعودية، وتدعم الدول العربية الرئيسية هذا التوجه لا سيما الإمارات العربية المتحدة وبحرين ومصر والقوى الغربية الكبرى التي تستثمر في الشرق الأوسط.

عمدت روسيا من اجل اعاقة تقدم قوات سوريا الديمقراطية في ريف دير الزور الشمالي والشرقي، إلى إستخدم الاتراك في خلق قلق للإدارة الفدرالية في عفرين، وهذا القلق تمثل بالتهديد والوعيد لإجتياحها، ومن الواضح إن الرد الفعل الروسي على تحركات قوات سوريا الديمقراطية وسيطرتها على مناطق ومواقع إستراتيجية ظهرت من خلال الغل والحقد التركي المتعمد في حصار عفرين وقصفها بإستمرار.

بينما أستفاد نظام " الإسلاماوي القوموي " التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية والحركة القومية " في توظيف هذه المساحة الممنوحة لها روسياً في سوريا للضغط على إدارة شمال سوريا

من طرف، وبنفس الوقت دغدغة العواطف العنصرية داخل الشارع التركي، وتوجيهه نحو تمكين النظام القائم لسنوات القادمة، وذلك لإبراز الانتصارات الوهمية أمام الحالة الإقتصادية المتدهورة، بسبب سياسات النظام وحالة النزاع العنيف مع منظومة حزب العمال الكردستاني. بالإضافة إلى تطور الصراع مع الاتحاد الأوروبي والتحجيم المستمر للدور التركي على المستوى العالمي بعد التراجع الكبير في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وسط هذه المعمعة حاولت تركيا بناء مجسماتها من خلال التهديدات والوعيد لإدارة شمال سوريا رغم الوجود العسكري الأمريكي، إلا أن المساحة المحددة لها من قبل روسيا منحتها دوراً مؤقتاً شكلت فيها تركيا المجاميع المسلحة والمتطرفة وأستخدمتها ضد قوات سوريا الديمقراطية. وبذلك إتضحت لنا طبيعة التصرفات التركية التي جرت بمعرفة وتوجيه روسي لدرجة تحولت فيها إلى لسان حال الوجود الروسي وهيمنتها على مناطق سيطرة نظام الاسد.

لا شك إن السياسات الروسية حيال الإدارة في شمال سوريا كانت جزء من صراعها ضد المصالح الغربية الأمريكية التي تطورت أثناء الحرب ضد "الداعش"، حيث تركزت المحاولات الروسية

على إستدراج الولايات المتحدة إلى أتخاذ الطرفية في الحرب الجارية بالمنطقة، وهو ما تحاول " إدارة ترامب " تجنبها في ظل وضوح سياساتها الربحية، والمبنية على الاستفادة من الاطراف المتصارعة بعيداً عن ميلها لطرف على حساب آخر ودخولها في حرب استنزاف كالإدارات الأمريكية السابقة في فيتنام وأفغانستان والعراق.

من هنا نفهم طبيعة السياسات الخارجية لإدارة ترامب وعملية نسفها لكافة الظروف التي أخلفتها " إدارة أوباما " والحزب الديمقراطي.

إن الخوف التركي من تشكيل إقليم كردي محاذي لحدودها الجنوبية دفعتها إلى إعادة ترتيب مخططاتها تجاه مفاصل الوضع السوري، حيث ظهرت تركيا قوة تقود حلفاً مشكلاً من دول العربية السنية، ومجموعات متطرفة من منظمة القاعدة والداعش، وكذلك المجاميع المسلحة للثورة السورية، ضد نظام الاسد والميليشيات الإيرانية، إلا أن القضية الكردية كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للسياسات التركية التي تحولت إلى حليف إستراتيجي لإيران والنظام السوري بقيادة روسيا، وبدأت معها الترتيبات الجديدة في دفع الأتراك للمجاميع

المتطرفة إلى غزو المنطقة الكردية بالتزامن مع تسليم المعارضة المسلحة معظم مناطقهم لصالح قوات الاسد والميليشيات الإيرانية. مقابل هذه الخدمات حصلت تركيا من الروس وفي ظل المعرفة والموافقة الأمريكية على التدخل العسكري إلى مناطق حساسة من الشمال السوري، وحقيقة نجحت في إعاقة التواصل بين مقاطعة كوباني وعفرين في نقطة الحدود مع تركيا، بينما بسطت قوات سوريا الديمقراطية سيطرتها على منطقة منبج بدعم وتغطية أمريكية. سنحت هذه الفرصة المجال الكافي للأتراك في توظيف إمكانيات مفتوحة لإعاقة تطورات شمال سوريا، لاسيما وإن أي تطور كردي سينعكس على الوضع الكردي في تركيا التي تشهد بدورها صداماً عنيفاً بين الكرد والأتراك. وما زاد القلق التركي أكثر هو إن طبيعة الحراك السياسي والخلفية الفكرية التي تقيم عليها الفعاليات السياسية والعسكرية في شمال سوريا – روجآفا - هي نفس الفلسفة النضالية المعتمدة لدى الحراك السياسي الكردي في تركيا، وخاصة ما آلت إليه الحرب الأهلية السورية، وتفكك المعارضة، وفشل المتطرفين باحتلال المنطقة الكردية في الشمال السوري، ومعطيات الأحداث ومفرزاتها العسكرية والسياسية التي فرضت خيارات الدولة

اللامركزية، وإمكانية إقامة أقاليم فيدرالية بعد حالة التنافر والصدام العنيف نتيجة للحرب والصراع الدموي الذي وقع بين السنة والشيعة, والكرد والمتطرفين .

وتعتقد تركيا إن تلك التطورات أفرزت وضعاً كردياً جديداً مماثلاً لما حصل في العراق، ونتج عنه إقليم فيدرالي، وإن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بعد دعمهم العلني لقوات سوريا الديمقراطية سيكون ذلك دافعاً طبيعياً للكرد في المطالبة بوضع خاص سوريا، ومن ثم داخل تركيا أيضا، بعد ظهور بوادر توجه كردي إلى تطبيق نظام جديد تجذب الشعوب المتعايشة داخل الشرق الأوسط وهو ما يهدد وجود الانظمة والشرائع القوموية المرتبطة بها في المنطقة.

أدركت " إدارة ترامب " حقيقة السياسات التركية وطبيعة تحركاتها لإجهاض الحرب ضد الإرهاب، وكان الرد الفعل الأمريكي يكمن في تزويد قوات سوريا الديمقراطية بالاسلحة النوعية، وبخلاف إدارة " أوباما " زودت إدارة ترامب وحدات حماية الشعب الكردية بالاسلحة الثقيلة، في تحدي واضح للمساعي التركية في تقويض التعاون الأمركي مع الكرد، إلا أن الإعتراف السياسي الذي تمناه إدارة شمال سوريا من التحالف

الدولي والولايات المتحدة لم تتم بسبب الظروف الإقليمية وطبيعة السياسة الخارجية الأميركية التي تركز على عدم الميل لطرف على حساب طرف آخر لأن المصلحة الربحية تأتي من جميع الأطراف، وفق المنظور الواضح لسياسات " إدارة ترامب ".

التسويق التركي في دائرة التوظيف الروسي وخيارات " إدارة ترامب "

تغيير التحالفات التركية بشكل كامل حيال الوضع السوري أثارت تساؤولات كثيرة لدى إدارة ترامب، بعد أن كانت منخرطة بشكل كامل في حلف الناتو، وولائها المطلق للولايات المتحدة، وطموحاتها في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، حيث تراجعت لدرجة الإستدارة على كافة الصعد والإتجاهات، والتحالف مع المحور الروسي الإيراني الذي دعم وأنقذ النظام السوري مقابل زعم الأتراك قيادة الجماعات المتطرفة والمجاميع المسلحة في الحرب الأهلية السورية. ومن الواضح ردة فعل الأتراك بمثابة إنتقام من السياسات الخارجية للولايات المتحدة، وهو نابع من تهميش الولايات المتحدة للدور التركي بعد توجيه الأتراك لمنظمة " الداعش " نحو إحتلال كوباني وبعض المناطق الاساسية للكرد

في الشمال السوري، حيث كانت الغاية التركية إفشال التطورات التي حصلت بعد إعلان الكرد للإدارة الذاتية الديمقراطية. وقتها كانت الولايات المتحدة تدعم مجموعات المعارضة، إلا أن حقيقة التحكم التركي بالمعارضة وطبيعة توجيها لغايات تتعلق بالأمن القومي التركي، والدعم السافر للجماعات المتطرفة، بينت للولايات المتحدة حجم التحركات التركية الخارجة عن الواقع الطلوب في التعامل مع الحدث السوري، وكانت ذلك القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للسياسات الأمريكية في توجيه دعمها إلى وحدات حماية الشعب في الوقت الذي كانت فيها تركيا ترفض أي تعامل مع هذه الوحدات، لتبدأ هنا عملية التهميش الأمريكي للدور التركي.

جميع الخيارات التركية بعد **2014** كانت منوطة بتطورات القضية الكردية ومشروع الأمة الديمقراطية بين مكونات الشمال السوري، ويمكن إعتبارها اللبنة الأساسية للتنافر التركي ضد السياسات الأمريكية في سوريا، ودافعاً إرتكازياً لإستدارتها نحو المحور الروسي خلال **2016 - 2017** ، لحاجة روسيا إلى الدور التركي في إستعادة مناطق المجاميع المسلحة والمتطرفين، وتكونَ بذلك تقاطع مصالح بين الطرفين بموجبها احتلت تركيا

مناطق جرابلس والباب وأعزاز، ومنعت قوات سوريا الديمقراطية من التواصل الجغرافي بين منبج وعفرين، مقابل تسليم مدينة حلب للنظام بعد أن كانت تسيطر على غالبيتها مجاميع المعارضة المسلحة. ومن هنا ندرك طبيعة التوظيف الروسي للأتراك، مقابل المكتسبات التركية، على حساب الإدارة الذاتية الديمقراطية في الشمال السوري.

الروس لا يثقون بالتحولات التركية، ويدركون الاسباب الرئيسية لهذه الاستدارة، وهي المعضلة الكردية بطبيعة الحال، لهذا فإن إستخدامهم للأتراك من قبيل التكتيك الوقتي دون إثارة حفيظة الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، لأن وقت ذاك ستكون التحولات التركية خطراً على المصالح الروسية في عدة مواقع، وكذلك السلطة التركية أيضاً تدرك التكلفة الباهظة لأي تصرف يغضب الولايات المتحدة، حين إذٍ ستكون سلطة أردوغان وخلافته المنشودة في دائرة الخطر.

بينما حاولت السلطة التركية تسويق هذه التحولات داخليا من قبيل اعتزاز القومي والإقتدار الوطني، والترويج على إنها قادرة على تدير ظهرها للغرب، وترسل رسائل وإشارات حادة ضد الولايات المتحدة، على إعتبار إن أردوغان لا يهاب أحد وفق

منظوره، وإنه بصدد تغيير التحالفات التركية من موقع القوة. وهذا الترويج الإعلامي التركي واضح من خلال تصرفات " أردوغان " وممارسات نظامه حيال القضاية الداخلية والإقليمية. فيما تشير الأحداث بعكس ما تسوقه الإعلام التركي، والحقيقة إن التهميش الغربي والأمريكي لنظام أردوغان دفعه إلى إرتكاب "الحماقات الشنيعة" على المستويين الداخلي والخارجي. في الوقت الذي أدركت الإدارة الروسية إن التقلبات التركية لا يمكن الوثوق بها، وإن ردة فعل أردوغان وتصرفاته إنما يحاول من خلالها ثني الولايات المتحدة عن دعم الكرد، وجماعة فتح الله غولان المتهم وفق السلطة التركية بتدبير إنقلاب 15 يوليو2016 . وما سوقته الصحافة التركية في إشباع النفس السلطنة العثمانية من خلال تطعيم الإعلام الموجه بالفكر الإسلاماوي المتمثل بجماعة إخوان المسلمين، وكذلك الطموحات الشخصية لـ " أردوغان "، وهذا الخليط الثلاثي الذي تقدمه السلطة التركية للرأي العام يأتي بمفعوله على شرائح واسعة من الشارع التركي الذي لايزال يصدق إن أردوغان قادر على الإلتفاف حول التحالفات التاريخية لتركيا.

ملامح المشهد في الشرق الأوسط

من الواضع إن الصدام السني الشيعي المخطط له من قبل الدول الكبرى هي مسألة مقررة بحجم إستفادة الشركات الضخمة للدول الكبرى من هذا الصراع، وما حصل يخدم الدول الكبرى في خلق صدام بين السنة والشيعة لإلهاء الدول السنية في عملية التسليح والتجهز والحاجة إلى تكريس العلاقات مع الغرب والأمريكيين، بينما نجاح الإيرانيين في التمدد نحو الخليج العربي من بوابة اليمن وقطر، وإعادة النظام السوري إلى مركز القوى بعد أن كان يحتضر، والسيطرة على الجماعات المتعددة في العالم العربي والإسلامي لإتباعها ولاية الفقيه، وبإختصار إن تحجيم الدور الإيراني وإستمرار الصدام السني - الشيعي وحاجة جميع هذه الدول إلى فتح مجالاتها أمام المصالح الغربية الأمريكية الروسية هو ما يتم في المدى القريب والبعيد، ولعل من يخرج عن هذه الدائرة المرسومة سيتم عزلها، وأمامكم النماذج - تركيا وقطر وإيران– والعودة السعودية للحضن الغربي الأمريكي في قيادة المحور السني دون منافسة قطر سيتحقق بفعل التمويل الكبير

التي تقدمها المملكة العربية السعودية للامريكيين، والإمارات العربية المتحدة للأوروبيين.

توجهات إدارة شمال سوريا وفق مقياس " إدارة ترامب "

وجود الأمريكيين في الشرق الأوسط ليس للتنزه وإنما هو إستكمال لمشروع رسم له في الستينيات القرن العشرين، وتم إيجاد الأرضية لتطبيقه في الثمانينات، و وضعت خطوط تنفيذها في التسعينيات والعشرة الأولى من الألفية الثانية، إلى أن تهيئت الأرضية الكاملة مع التنفيذ المباشر بعد 2012، لتبدأ معها الأجزاء الكبيرة من المشروع (خلق الفوضى الخلاقة المطلوبة لتفكيك المنطقة وإعادة تركيبها وفق مصالح جديدة تضمن الهيمنة الأمريكية بعيدة المدى)، الوجود المباشر للقوات الأمريكية في سوريا كانت تتطلب فقط القوى الفاعلة على الأرض للتنسيق معها، وقد ظهر الكرد بتلك البسالة والعزيمة والقوى المطلوبة في دفع الأمريكيين إلى التنسيق المباشر معهم، وهي حاجة الطرفين الأمريكي الكردي في عملية تقاطع مصالح فريد من نوعه، رغم إن جوهر المشروع الكردي في الشرق الأوسط

يتعارض مع المصالح الأمريكية الخاصة، إلا أن السياسة الأمريكية الجديدة في مسألة الإبتعاد عن التدخل العسكري الكبير ودفع التكاليف الباهظة في تطبيق المخطط بمعزل عن القوى المحلية في الشرق الوسط - ستكون عملية فاشلة بكل المعايير، وأمامنا تجربة افغانستان والعراق وقبلهما التجربة الفيتنامية التي اخفقت المخططات الأمريكية بعد غزوها بشكل مباشر دون وجود قوة محلية مساندة لمصالحها. لهذا فإن نقطة الإرتكاز لإنجاح المشروع الأمريكي هو وجود قوة محلية لها تأثيرها على الأرض، وبنفس الوقت تحتاج هذه القوة إلى قوة كبرى تتبادل المصالح معها في إنهاء الأنظمة الفاشية في الشرق الأوسط، وإقامة دول ديمقراطية تثبت فيها حقوق الشعوب بالتساوي، وإن كانت الغايات الأمريكية الكلية لها منحى آخر، إلا أنها بالاخير مجبرة في تقبل الحقائق على الأرض والاستفادة منها. وهو ما لاحظناها في الخطوات السياسية التي تمت في روج آفا وشمال سوريا من قبل "إدارة ترامب" ومرحلة تطورها من الإدارة الذاتية إلى الفدرالية بعيداً عن التأثير الأمريكي الغربي في مجريات تنفيذ خطوات الإدارة الذاتية.

ومن الطبيعي أن تكون لإدارة روجآفا – شمال سوريا علاقات مميزة مع حلفاء أمريكا في المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات، لأنه ليس من المعقول أن تعادي الحراك الإداري في شمال سوريا هذه القوى العربية الفاعلة، وطبعاً مقابل أن لا تكون شمال سوريا وقوداً لصراعات تلك الدول مع المحور الإيراني، وأيضاً لا يمكن أن تدخل " فيدرالية شمال سوريا " في جبهة مع الروس، لأنها وقت إذٍ ستدخل في خانة الشرك التركي.

يجب ان تدرك إدارة شمال سوريا إن السياسات الخارجية لإدارة ترامب تعتمد في تعاملها مع جميع القضايا من باب المنفعة الأمريكية الإقتصادية أولاً، والسياسية على المدى البعيد، وبذلك حينما تصطف إدارة شمال سوريا مع إحدى المحورين في الشرق الأوسط، ستخسر الكثير من الامتيازات وتتكرر التجربة الكردية في " كركوك "، وفشل محاولة الإدارة الكردية هناك في التشرذم بين المحوريين المتنافسين " السنة والشيعة "، فالإيرانيين خطرهم على القضية الكردية ليست بأقل من الأتراك على المدى البعيد، ولعل تدمير قوات الردع للجمهورية الإسلامية سيكون

هدفاً أمريكياً في المرحلة القادمة، حينما تنقسم المنطقة ككل وفي مقدمتها الخليج العربي وتركيا.

مسألة تكريس الإتحاد بين الشعوب السورية وبناء علاقات سليمة بين المكونات مسألة ضرورية لخلق الإستقرار داخل سوريا، كما إن قضية الحفاظ على الوحدة السورية في هذه المرحلة يجب ان لا تتنازل عنها الإدارة في شمال سوريا أمام محاولات المعارضة الأخونية المدعومة تركيا والنظام السوري في تفتيت سوريا، لأن تقسيم سوريا بالشكل المخطط له من قبل الأتراك والنظام والإيرانيين سيخلق تناحرات تشبه سعير جهنم في الشرق الأوسط، فالعالم الحر يتجه نحو الإتحاد والشراكة في دول ديمقراطية بدلاً من الكيانات القائمة على أسس قوموية، وهنا تكمن السياسات الخارجية "لإدارة ترامب" وإعتمادها على صيرورة الاحداث على شكل تأمين المنفعة للولايات المتحدة الأمريكية.

الإتفاقيات الروسية الأمريكية بعيداً عن الأتراك والإيرانيين..؟

إن تنظيم الفوضى التي نجمت عن تصرفات منظمة " الداعش "، وتكريس الوقائع الناتجة عن زوالها في بناء سوريا، هي إحدى

السياسات الواضحة لإدارة ترامب في معالجة القضايا الإستراتيجية المتعلقة بالشأن السوري، مما يتضح لنا وجهة السياسة الأمريكية من خلال عملية تقاسم النفوذ بينها والروس، وربط خروجها بإحلال السلام وفق النتائج على الأرض. وهذا الأمر لا بد منه في مسألة حفاظ كل طرف على مكتسباته، وهذا يضعنا في صلب التهميش الواضح للأتراك والإيرانيين، ولعل الجانب الروسي متفاهم مع مسألة المخاوف الخليجية والمطالب الأمريكية في مسألة تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا، وكذلك لن تدخل الولايات المتحدة في صراعات مع الأتراك، وإنما ستحاول إقناعها في آخر المطاف بأن التطورات في شمال سوريا لا تشكل تهديداً على تركيا، بل إنه يمكن للأتراك الإستفادة من هذه المنطقة على المستوى الإقتصادي، وفي حال حصل تفاهم وحوار وإتفاق بين فدرالية شمال سوريا والنظام السوري فإن الدور التركي أو آماله في الاستفادة من أي طرح أمريكي لحلحلة المسائل مع شمال سوريا، ستتقوض تماماً، وهذا السيناريو ممكن في ظل شح الحلول امام النظام السوري سوى التفاهم والإتفاق مع الكرد.

الوعود الروسية للاتراك مسألة مؤقتة ، و الدور المنوط بتركيا لن يطول وهي مدركة لذلك، لأن الروس يهمهم كثيراً عدم وصول قوات سوريا الديمقراطية إلى البحر المتوسط، لهذا فإن الدور التركي هو شرطي هذه المناطق المتقطعة بين منبج وعفرين وكذلك بين عفرين وجبل الأكراد في اللاذقية، حتى ينتهي النظام من الداعش ويبسط سيطرته على معظم مناطق المعارضة المسلحة/ وبعدها سيترك الأتراك هذه المناطق بعد المحاولة بشتى الوسائل إعادة سيطرة نظام بشار الاسد إلى الشمال السوري. الأتراك فضلوا عودة نظام الاسد إلى كافة شمال سوريا، وساهموا في ذلك من خلال دفع أجنداتهم من القبائل والمجاميع المسلحة في قيادة أعمال تخريبية، وأستمروا في بث التهديدات لمقاطعة عفرين بمعرفة وموافقة روسية.

إعادة إقليم كردستان العراق إلى خارج المنافسة السنية – الشيعية

لماذا أزيح إقليم كردستان العراق عن مواجهة إيران، ودفع الحشد الشعبي الممول والمسلح من قبل إيران في إعادة نفوذ وسيطرة الكرد إلى حالة طبيعية خارج المنافسة ؟، لأن الغرض

من التوسع الإيراني هو الدول السنية بقيادة الخليج العربي، وبذلك كل التطورات الإيرانية إنما تحصل بمعرفة ودفع أمريكي وغربي وروسي، لأن التطوير الإقتصادي والعسكري في الخليج تشكل أيضاً تهديداً مباشراً على مصالح الدول الكبرى إن تم إزاحة النفوذ الإيرانية من الشرق الأوسط، لهذا فإن العملية الجارية لمحاسبة إيران إنما الهدف منه هو إعادة إيران إلى مواقعها التنافسية مع الخليج العربي، دون أن تشكل تهديداً على المصالح القوى الكبرى. الاسلحة المكدسة في مخازن الدول الخليجية مقابل إزدهارها إقتصادياً يحتاجان إلى فتح أبواب النزاعات لصرف تلك الاسلحة ودفع هذه الدول إلى الحاجة الدائمة لشراء أسلحة جديدة وتعميق علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا، مقابل دفع إيران إلى الحاجة للروس أيضاً. وبذلك يتبين لنا إتفاق ضمني بين القوى الكبرى في خلق بلبلة بين الدول السنية وإيران، حتى تصبح هناك خلخلة في التوزان وتسبب بإعادة تعميق المصالح وتقوية التبعية والنفوذ وتشغيل مصانع الاسلحة في الدول الكبرى.

ومن المؤكد إن إيران ستجرب خلال الفترات القادمة أسلحة متطورة جديدة حتى تدفع الدول الخليجية إلى شراء أسلحة اكثر تطوراً من الولايات المتحدة وأوروبا.

وبذلك تقدم إيران خدمات للقوى الكبرى مقابل كسب بعض المواقع فى الشرق الأوسط، وهذا ما يحصل فى عملية الهيمنة الإيرانية على كامل العراق، بعد تحجيم دور إقليم كردستان العراق، و تحجيم الدور التركى. وكذلك التوسع داخل سوريا من خلال قيادة إيران للنظام السوري وصولاً للبنان.

ثمة أهداف إسرائيلي تقود الروس والأمريكيين

الإستراتيجية الروسية جزء من المصالح الإسرائيلية في الشرق الأوسط، فهي لا تريد وجود دول كبيرة وقوية وموحدة على حدودها، وإنما ضعيفة ومتشرذمة، لا تشكل تهديداً على أمنها، وتستفيد روسيا في المقابل بتكريس مصالحها في الشرق الأوسط.

الصراع الأمريكي الروسي في سوريا هو سباق من أجل إرضاء إسرائيل أولاً، ومبدئياً روسيا تفوقت على الأمريكيين في تنفيذ المخططات المطلوبة منها، لهذا ستعمل على إرضاء العلويين

والكُرد والسنة في آنٍ واحد، على أساس طرح مشروع مشابه للإتحاد السوفيتي الذي تشرذم إلى جمهوريات ومناطق متنازعة ومتعدد سهلت عملية التحكم بمواردها لمجرد إنهيارها.
-إن من دفع بالحزب الديمقراطي الكُردستاني في العراق إلى عقد الصفقات النفطية مع الروس هي إسرائيل. وأمريكا تدرك هذه الحقائق لهذا أفشلت مشروع إستقلال كردستان العراق، من خلال أجندتها الكردية المتمثلة بـ التيار المسيطر على الاتحاد الوطني الكردستاني، وشخصية بافال الطالباني، المتهم بالتواطئ مع الحشد الشعبي والإيرانيين، فيما الحقيقة إن " بافال " تحرك وفق إيعازات أمريكية. ويعتبر السيد بافال الطالباني أحد الشخصيات المقربة جداً من الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والشرق الأوسط.
التفاعلات الإقليمية ستجبر الولايات المتحدة على إرضاء كرد سوريا وضمان حمايتهم نسبياً، حتى لا تتكرر ما حصل في إقليم كردستان العراق، بحكم إن الطروحات الأمريكية توافقت مع الإدارة الذاتية في روجآفا - شمال سوريا، وذلك من خلال تغليب الأممية على القومية في مجال القوات العسكرية، وكذلك الرؤية السياسية حول إقامة الفيدرالية الجغرافية ألا قومية وألا طائفية.

بينما إسرائيل مجبرة على تقبل هذه التحولات الجيوسياسية - لأنـها تفيد في عملية خلق مشاكل لتركيا ودفعها إلى التقسيم مستقبلاً لصالح مشروع تفكيك الشرق الأوسط، أو ربما من أجل وضع حد للتوسع الإيراني، مقابل القبول بالتطورات الكردية في سوريا.

وحتى هذه اللحظة ترفض الإدارة الذاتية في الشمال السوري إجراء أية علاقة مع إسرائيل، لأن المشروع المنشود يختلف عن الأطماع الإسرائيلية في الشرق الأوسط، إسرائيل تريد تشرذم المنطقة، بينما مشروع الأمة الديمقراطية يعتمد على تطبيق فلسفة توحيد وإتحاد الشعوب .

وتدرك روسيا إن الأمر ستتطور بطبيعة الحال لـهذا ستبادر إلى إرضاء الكُرد وعقد إتفاقيات مع الإدارة الذاتية الديمقراطية في روجآفا - شمال سوريا، والتي من شأنـها منعت أي تماس عسكري خلال 2016 – 2017 بين الكرد ونظام الأسد، حتى يتم إيجاد حل عام للمسألة السورية. وسيركز النظام في إعلامه على نشر فكرة، إنـها تسمح بإدارات محلية للأكراد إلى حين إيجاد حل للمسألة السورية، بحكم إن مثل هذه الادارات موجودة في الدستور ؟. وسيركز على قضية إنـها لن تسمح بتقسم سوريا. مع

العلم إن الكُرد والإدارة الذاتية المشكلة من الكرد والعرب والسريان لا تسعى بأي شكل من الاشكال إلى التقسيم بتاتاً، وإنما مشروعهم يتمحور ضمن إطار الفيدرالية الجغرافية التي تعيد إلى سوريا وحدتها بعد التقسيم والتشرذم الطائفي والقوموي المنفذ على يد النظام والمعارضة.

تقليص دور حزب الله في الشرق الأوسط

أن تصبح لبنان دولة ذات سيادة وجيش ستكون بالتأكيد تهديداً على أمن إسرائيل على المدى الإستراتيجي، وهذا غير مقبول بتاتاً لدى " إدارة ترامب " بحكم إن أمن إسرائيل من أولويات السياسة الأمريكية. لطالما إن الحراك الفلسطيني تفاعل وتطور وترعرع في لبنان خلال العقود الماضية قبل أن تحل محلها منظمة حزب الله التي أمنت بدورها لإسرائيل ورقة التدخلات العسكرية الدائمة لتدمير لبنان، بعد تشكيل قوة موازية لإضعاف دور الجيش اللبناني لصالح المشروع الإيراني.
وما يثير قلق " إدارة ترامب " هو تصدير تجربة حزب الله إلى دول الشرق الأوسط وخاصة بعد تشكيل مثيلاتها في اليمن والعراق وقيادتها لمجاميع طائفية كبيرة في سوريا للدفاع عن

نظام بشار الاسد، وذلك يشكل بطبيعة الحال خطراً على المصالح الأمريكية على المدى البعيد. إلا أن مساهمة هذا الحزب في تشكيل القلق للخليج العربي، وإعطاء الذريعة لإسرائيل في عدة مسائل هامة، ساهمت في زيادة تمسك الخليج العربي بالدور الأمريكي ومصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، مقابل تعبئة الصراع السني – الشيعي وتأمين إستمراريته.

ولكن تفرع منظمة حزب الله وتشكيل مثيلاتها في المنطقة تشكل تهديداً للدول الحليفة لولايات المتحدة من طرف، وكذلك تهدد أمن إسرائيل إن نجحت إيران في تكريس منظومتها والتفوق على الدول السنية الخليجية، هنا يقع الخلل في التوزان وتشكل الجماعات الطائفية وعلى راسها حزب الله تهديداً على حلفاء الولايات المتحدة ومصالحها وأمن إسرائيل.

إذا المتوقع من إدارة ترامب تحجيم دور منظمة حزب الله وإعادتها إلى لعب دور محدد داخل لبنان، وبذلك يتم دعم الأطراف الأخرى في العملية السياسية اللبنانية من قبل حلفاء محليين في الشرق الأوسط، بحيث يتم إعطاء دور لهذه القوى المحلية في إستعادة هيبتها أمام الدور الإيراني المتطور.

تقسيم اليمن بين السنة والشيعة والفائدة الإستراتيجية

سياسة " إدارة ترامب" لتحجيم أذرع إيران في المنطقة أصبح هدفاً إستراتيجياً لإعادتها إلى مستوى المنافسة والتوازن مع الخليج العربي، ومن هذا المنطلق ستحاول الولايات المتحدة إجراء فرز في اليمن، بحيث تصبح يمنين، أحدهما يسيطر عليها جماعة الحوثي المدعومة من إيران بعد تمكينها من بسيط سيطرتها على مناطق وجوده، والقضاء على أية قوة قد تهدد هذا الفرز، مقابل مناطق السنية التي ستقام فيها إدارة مدعومة من الخليج. والهدف هو إبقاء الصراع في اليمن، وتقسيمه، والحفاظ على السيطرة الحوثية ضمن إطار محصور من شأنه خلق قلق دائم للدول الخليجية، ودفعها إلى رفع مستواها في المنافسة مع إيران. وهذا يضمن للشركات الأمريكية الغربية مزيداً من عقود بيع الاسلحة، وسيطرتها الدائمة والمستمرة على مضيق باب المندب.

هل ثمة سيناريو بديل حول " الشرق الأوسط " في الأفق ؟

أهمية البترول والغاز لا تعني بتاتاً عدم وجود خيارات أخرى لإدارة " ترامب "، إلا أن إستحواذ الشرق الأوسط على **48.1**

من المجموع الكلي لصادرات الطاقة العالمية، تعطي أهمية لهذه المنطقة، لا سيما التحكم بهذه الطاقة وتفصيل أدوات حمايتها وبيعها وإستيرادها عبر مضائق وقنوات إستراتيجية لها دور هام في عملية وجود النفوذ والاستحواذ والسيطرة، وهو ما يبرز سيناريوهات متعددة في التقارب والتجاذب والمنافسة الحادة بين الشركات الأمريكية والغربية مع الروسية. إلا أنه أمام سعي إدارة " ترامب " في رسم معالم جديدة لمصالح أمريكا في الشرق الأوسط تظهر لنا مدى إعتمادها على بترول وغاز دول الخليج العربي، مقابل التحكم بواردات إيران للطاقة، ومحاولة الهيمنة على المضائق وطرق عبورها. ولكن ماذا لو أصبحت الولايات المتحدة مصدراً هاماً للمحروقات، ولدينا تصريحات متعددة لخبراء ومراكز الابحاث الأمريكية من عام 2014، إلى تصريحات الجديدة لـ " ترامب " ومسؤولي إدارته في أن الولايات المتحدة قد تصبح مصدراً هاماً للمحروقات سنة 2018؟. حسب الخبراء إن سنة 2017 كانت مرشحة في توفير النفط والغاز الصخري الأمريكي مما تجعل منها مصدراً أساسياً للطاقة، لولا تدني أسعار البترول التي تسمح بتغطية تكاليف إستثمارها، مما يتضح لنا سعي إدارة " أوباما " وخلفه " ترامب

" في إيجاد الحلول المناسبة لإنجاز مساعيها في إنهاء أزمة الطاقة. وإن تم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون بحاجة إلى الطاقة من الشرق الأوسط، وبذلك لن تبذل جهوداً للتدخل العسكري المباشر، لدرجة لن يحظى فيها الشرق الأوسط كله بإهتمامها، سوى تعبئة المحورين السني الشيعي لإستنزاف طاقتهما مقابل تطور وتأمين سلامة إسرائيل.

القسم الثالث

تطور الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

بداية الحراك الحزبي

في 4 تموز سنة 1776 بـ مدينة فيلادلفيا تم عقد مؤتمر المستعمرات الـ 13 التي كانت تتألف منها الولايات المتحدة الأمريكية، وتخضع جميعها للتاج البريطاني، ولم يتجاوز عدد سكانها مليونين نسمة، تمركز معظمهم في الضفة الغربية للمحيط الأطلسي. وقد كان هذا المؤتمر بمثابة إنعطافة تاريخية في التوجه نحو الاستقلال الكامل عن بريطانيا، بموجبها صدرت الخطوات الأولى لتحويل كل مستعمرة إلى دولة مستقلة. وهو ما تحقق في المؤتمر الثاني (كونكريس) المنعقد بتاريخ 4 مارس عام 1787 بإشتراك 50 مندوباً وفي مقدمتهم أقطاب الاتحادين " جورج واشنطن" رئيساً، و " مادسون " الملقب بأبي الاتحاديين، وهاملتون وجي والحاكم موريس، الذين نجحوا معاً في تطوير معاهدة (التحالف - كونفدراسيون) السابقة والتي بوجبها نسقت هذه الدول حول المساعدة والتعاون في تنظيم شؤونها الحربية وسياساتها الخارجية، وكان ذالك كافياً في تحقيق الانتصار على التبعية لإنكلترا.

وتطور التحالف القائم إلى بداية إتحاد تركزت قوائمها في 17 أيلول 1787 وأنشأت على أسرها الولايات المتحدة الأمريكية.

هيمن نظام الحزبين على السياسة الأمريكية منذ التسعينيات القرن الثامن عشر، رغم إن الدستور ظل صامتاً تجاه قضايا الأحزاب منذ تأسيسها، حيث لم يكن هناك في البلاد حراك حزبي. ولعلّ التطور السياسي الذي نتج عنه في النهاية وجود أحزاب سياسية أدى إلى إبتكار الحراك السياسي نهاية القرن الثامن عشر، ووكلت تشكيل الحكومة إلى الاحزاب، والأمريكيين لديهم خبرة في تطوير الحملات الإنتخابية التي تربط بين آراء الشعب والسياسة العامة للحكومة عن طريق خلق التنافس الديمقراطي بين الاحزاب. وخلال قرنين من الزمن ظلت الاحزاب السياسية تسيطر على المشهد وتتنافس فيما بينها على تشكيل الحكومة، رغم عدم وجود أية إشارة في الدستور لهذا الشكل الحزبي القائم. وبذلك إن الطبيعة القائمة بين الحزبين الوحيدين في إستلام الإدارة نتيجة للإنتخابات ليس له أثر في الدستور الأمريكي.

وهذا واضح في تحذير الذي قدمه ألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون في "الأوراق الفدرالية" سنة 1788، من أخطار

الأحزاب السياسية المحلية. فيما لم ينتسب " جورج واشنطن " أول رئيس للولايات المتحدة بعد تأسيسها إلى أي حزب سياسي، وأعرب عن أمله بأن لا يتم تشكيل أحزاب سياسية في البلاد.

وكان مستشاروا جورج واشنطن ، بمن فيهم ماديسون وهاملتون وتوماس جفرسون قد أسسوا حزبين سياسيين ظهرا على المشهد السياسي للولايات المتحدة، حيث أسس كل من ماديسون وتوماس جفرسون الحزب الجمهوري أيدا من خلالها دوراً محدوداً للحكومة المركزية وأعتمدوا نهجاً مستمداً من عامة الشعب تجاه الحكومة. بينما أسس هاملتون الحزب الفدرالي الذي يفضل الحكومة المركزية القومية وإقامة روابط بينها والأغنياء.

(وقد أضعف الطابع النخبوي جاذبية الفدراليين، كما أن رفضهم تأييد الحرب سنة 1812 انقلب عليهم عندما انتهت الحرب بنجاح، فاختفى الحزب في غضون سنوات قليلة...).

وهذا الحراك الذي تطور ونتج عن منافسة أتسمت في بعض فتراتها بالصراعات والنزاعات، وتراجعت في الربع الأول من القرن الثامن عشر بعد ان تراجعت سلطة الاحزاب في ظل إستلام جيمس مونرو الرئاسة، وتراجع دور الاحزاب إلى أدنى مستوى.

إلا أن الصراعات الداخلية للحزبين الديمقراطي والجمهوري والمحاولات الإنقلابية للوجوه الشابة في الحزبين لعبت دوراً ريادياً في تطوير الاحزاب وقيادة اكثر حيوية، لاسيما بعد إستلام أندرو جاكسون للحزب الجمهوري الذي عرف عنه بـ بطل الحرب ورئيس الولايات المتحدة، بينما شكلت مجموعة اخرى بقيادة هنري كلاي حزب " الويغ " الذي انبثق عنه الحزب الجمهوري الموجود إلى الآن.

بعد انهيار حزب " الويغ " في أواسط القرن التاسع عشر، طورت نخبتها السياسية هيكلية التنظيم وأسست الحزب الجمهوري، الذي أشتهر بمعارضة العبودية، وتبنى الكثير من السياسات الاقتصادية لحزبها الأم " الويغ "، مثل التعرفات الجمركية، ودعم البنوك الوطنية، والسكك الحديدية العالية.

بينما ركز الحزب الديمقراطي في قضايا دعم سيادة السلطة التنفيذية المتمثلة بـ (الرئيس) على السلطات الحكومية الأخرى، وعارضوا بشدة البرامج التي عرفت آنذاك بتبني الصناعة على حساب دافعي الضرائب. في الوقت الذي كان يدافع حزب "الويغ – الجمهوريين" عن سيادة السلطة التشريعية (الكونغرس) ودعموا التحديث الصناعي والحماية الاقتصادية.

خلال العقود الماضية، حافظ الحزبين الرئيسيين على مكانتهما في الوقت الذي تغيرت فيها تطورات سياساتهما مع التحولات والتغييرات والظروف الداخلية والخارجية. ويُعتبر الآن الحزب الجمهوري الأكثر محافظة بينما الحزب الديمقراطي الأكثر ليبرالية. وتدخل في بنية تنظيمها الواسع تيارات وأراء ومعتقدات

متنوعة. في الوقت الذي تتواجد فيه شريحة أمريكية واسعة نفسها مستقلة عن الحزبيين ومحاورهما، وعددهم في إزدياد دائم وفق النتائج الإنتخابية الدورية في الولايات المتحدة.

نظام الحزبين.. وطبيعة وجود الاحزاب الأخرى: خلال إنتخابات 2008 - 2012 حصل الحزب الديمقراطي على عدد كبير من أصوات الناخبين، وتفوق بذلك على الجمهوريين. بينما عاد الجمهوريين إلى السيطرة على المشهد من خلال فوزهم بانتخابات 2016 وإستحواذهم على مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

ومنذ عام 1848 تبادل الحزبين الرئيسيين الفوز في الانتخابات الأمريكية الرئاسية، فيما سيطر الحزبين على مجلسي النواب والشيوخ بعد عام 1856حتى الآن.

بينما لم تحصل الاحزاب الأخرى على التأييد الكافي لتشكيلها كتل إنتخابية في الكونغرس، أو الدخول في المنافسة الرئاسية، في الوقت الذي كسبت فيها بعض الاحزاب تمثيلاً لها على المستوى الولايات.

لتبقى بذلك تحركات الاحزاب الثلاثة " الخضر والدستور والتحرري " ضمن دائرة جذب بعض الناخبين الأمريكيين في

الانتخابات، وذلك لتوجهات هذه الاحزاب، حيث يهتم حزب الخضر بالبيئة ودعم العدالة الإجتماعية في الوقت الذي يدعم فيه حزب التحرري دوراً ضئيلاً للحكومة في الحياة المواطنين، مقابل دفاع الحزب الدستوري عن العودة إلى ما يؤمن بانها كانت النوايا الأصيلة للآباء المؤسسين لأمريكا.

الفرق بين الديمقراطيين والجمهوريين في الحراك السياسي الأمريكي: **الحزب الديمقراطي سبق الحزب الجمهوري في التأسيس بحوالي نصف قرن، وهو في الغالب يمثل الطبقة المتوسطة، ويحظى بتأييد الأجهزة الإعلامية، والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة، ورجال الفكر والفن، وذوي المهن الرفيعة كالأطباء والمحامين واساتذة الجامعات.**

الحزب الجمهوري يمثل أصحاب رؤوس الأموال، والمؤسسات الصناعية الكبرى، والمصارف والكارتلات النفطية.

الحزب الديمقراطي يعبر عن استراتيجيته بـ (الترغيب والترهيب)، كما انه وعد الأمريكيين بأن يعمل على إخراج المهاجرين الذين لا يحملون وثائق رسمية في البلاد، وسيلزم غير الشرعيين منهم بتصحيح اوضاعهم القانونية وتعلم اللغة الإنجليزية، ويرى أن الإجهاض قرار شخصي ولا ينبغي على

الساسة والحكومة التدخل فيه، كما يرى أن زواج المثليين يحقق المساواة القانونية للأزواج من نفس الجنس، ويعارض انتشار الاسلحة في البلاد.

بينما الحزب الجمهوري يعبر عن استراتيجيته بـ (الحزم والقوة)، ويقول إن برنامجه يمثل (حزب السلام عن طريق القوة)، ويعارض أي نوع من العفو عن المهاجرين المخالفين لقانون الهجرة، ولا يعترف بزواج المثليين، ويطالب بتعديل الدستور ليكون تعريف الزواج على أنه (ارتباطاً بين رجل واحد وامرأة واحدة)، ويعارض قوانين منع انتشار الاسلحة كما يعارض الاجهاض.

رؤية الحزبين الجمهوري والديمقراطي في مسالة الدفاع: يقول البرنامج السياسي للحزب الديمقراطي إن الديمقراطيين أنهوا الحرب في العراق بطريقة مسؤولة، ووضعوا تنظيم القاعدة الإرهابي على طريق الهزيمة بمقتل " بن لادن " وكبحوا تقدم حركة طالبان مما يمهد لانسحاب القوات الأميركية من أفغانستان. ويسعى الديمقراطيون للتقليل من مخزونات الأسلحة النووية إلى حد أبعد، بالبناء على الاتفاقية الروسية الأميركية التي استطاع أوباما أن يمررها عبر مجلس الشيوخ في ديسمبر 2010.

ويقول الديمقراطيون إن لديهم " التزاما غير متزعزع بأمن إسرائيل، وسوف يفعل أوباما كل ما في قدرته على منع إيران من امتلاك السلاح النووي".

ويؤكد الديمقراطيون أنهم يريدون المحافظة على جيش قوي، غير أنهم يقولون إنه نظرا للأوضاع المالية فإن القرارات الصارمة بشأن الميزانية يجب أن تتضمن مسائل الإنفاق على الدفاع. ويشيرون إلى أن الديمقراطيين والجمهوريين اتفقوا في الصيف الماضي على تقليل الإنفاق العسكري ضمن خطة تخفيض العجز.

أما الجمهوريون فهم في برنامجهم السياسي يتهمون إدارة أوباما باتخاذ مواقف ضعيفة إزاء دول مثل كوريا الشمالية والصين وإيران وينتقدون التخفيضات في الإنفاق العسكري.

ويقول البرنامج إن الجمهوريين هم "حزب السلام عن طريق القوة، ويدعم مبدأ التميّز الأميركي، وهو " الاعتقاد بأن أمريكا تحتل مكانة ودورا متميّزيْن في التاريخ الإنساني". أما الاستراتيجية العسكرية للجمهوريين فهي ستستعيد "مبدأ الردع باستخدام الطيف الكامل من قدرات الولايات المتحدة العسكرية.

ويستشهد الجمهوريين بإنتصاراتهم في سوريا والعراق بعد تدخلهم العسكري وقيادتهم لتحالف دولي في محاربة الإرهاب، والتنسيق مع قوات محلية في شمال سوريا " وحدات حماية الشعب و قوات سوريا الديمقراطية "، والقوات العراقية والبيشمركة" وهزيمتهم لمنظمة "الداعش".

حرية القواعد في الاحزاب وتقليص دور القيادة: **وتعني هذه الخاصية عدم وجود تحكم من قبل الحزب على أعضائه في الكونغرس، حيث إن كل عضو له الحق بالتصويت على أي قرار طبقًا لرؤيته وإرادته الشخصية، وذلك عكس النظام الحزبي، حيث تحدث انتخابات تمهيدية تحدد خلالها من يخوض الانتخابات، وليس عن طريق اختيار وتحكم من رئيس الحزب.**

سياسة غير طبقية في التنظيم الحزبي لجذب معظم الشرائح:

الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة لا تربط بطبقات معينة، وبذلك فإن جميع المواطنين يمكنهم الإنضمام إلى هذه الاحزاب، وهو ما يساعد الاحزاب للحصول على أكبر عدد ممكن من المواطنين، مهما اختلفت انتمائاتهم، ولذلك تقوم الأحزاب بتقديم برامج عامة في الانتخابات، حتى تتلائم مع أكبر عدد ممكن من المواطنيين.

الإعتماد على التبرعات في الحملات الرئاسية في الاحزاب: تعتمد الحملات الانتخابية والدعائية في الولايات المتحدة على التبرعات من الشعب وخاصة من رجال الأعمال، بسبب التكلفة الباهظة، وهذا سبب كافي لعدم إستطاعة الاحزاب الصغيرة في المشاركة بشكل فعال وتحقيق اي إنجاز ضمن الانتخابات، وبذلك تقلص وجودها وتنظيمها.

معظم الاحزاب الأمريكية تتفق على إن النظام الإقتصادي الأمريكي رأسمالي: من الامور الثابتة والمتفق عليها بين الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية هو الإجماع على النظام الاقتصادي الرأسمالي للولايات المتحدة على مدار التاريخ. وبما إن الحزبين الرئيسيين " الديمقراطيين والجمهوريين " يستحوذان على إدارة البلاد فإنهما يمكن الاختلاف ومعارضة اي شيء فيما بينهما، إلا في مسألة النظام الإقتصادي الرأسمالي، حيث يتفقان على هذه المبادئ الاساسية للولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة التوجهات والتوافقات والاختلافات الحزبية الأمريكية

الحزب الجمهوري: التحفظ - المحافظة المالية - المحافظة الاجتماعية.

القضاية الرئيسية: مع قيود الاجهاض/ ضد حد من التمويل الخاص للحملات/ ضد إضفاء الطابع القانوني على الزواج من نفس الجنس/ ضد الرعاية الصحية الحكومية الشاملة/ ضد الضرائب التقدمية/ مع قيود الهجرة / مع تطبيق عقوبة الإعدام/ ضد تحرير المخدرات/ السيطرة المدنية على الأسلحة/ ضد السياسة الخارجية غير التدخلية/.

الحزب الديمقراطي: الليبرالية الأمريكية - الليبرالية الحديثة – التقدمية.

القضاية الرئيسية: ضد قيود الإجهاض/ مع حد من التمويل الخاص للحملات/ إضفاء الطابع القانوني على الزواج من نفس الجنس/ مع الرعاية الصحية الحكومية الشاملة/ مع الضرائب التقدمية/ ليس مع قيود الهجرة / رفض عقوبة الإعدام / ضد تحرير المخدرات/ مع السيطرة المدنية على الأسلحة/ ضد السياسة الخارجية غير التدخلية/.

الحزب الخضر: سياسات الخضر - ديمقراطية اجتماعية - التحرر المدني.

القضاية الرئيسية: ضد قيود الاجهاض/ مع حد من التمويل الخاص للحملات/ إضفاء الطابع القانوني على الزواج من نفس الجنس/ مع الرعاية الصحية الحكومية الشاملة/ مع الضرائب التقدمية/ ليس مع قيود الهجرة/ رفض عقوبة الإعدام / مع تحرير المخدرات/ مع السيطرة المدنية على الأسلحة/ مع السياسة الخارجية غير التدخلية/

الحزب الليبرالي: التحررية - الليبرالية الكلاسيكية - مذهب الدولة الحريصة.

القضاية الرئيسية: ضد قيود الاجهاض/ ضد حد من التمويل الخاص للحملات/ إضفاء الطابع القانوني على الزواج من نفس الجنس/ ضد الرعاية الصحية الحكومية الشاملة/ ضد الضرائب التقدمية / ليس مع قيود الهجرة / رفض عقوبة الإعدام / مع تحرير المخدرات/ ضد السيطرة المدنية على الأسلحة/ مع السياسة الخارجية غير التدخلية/.

الحزب الدستور: القومية المسيحية - التحررية المحافظة

القضاية الرئيسية: مع قيود الإجهاض/ ضد حد من التمويل الخاص للحملات/ ضد إضفاء الطابع القانوني على الزواج من نفس الجنس/ ضد الرعاية الصحية الحكومية الشاملة/ ضد الضرائب التقدمية/ مع قيود الهجرة/ مع تطبيق عقوبة الإعدام / ضد تحرير المخدرات/ ضد السيطرة المدنية على الأسلحة/ مع السياسة الخارجية غير التدخلية/.

1- الحزب الجمهوري

أكثر الأحزاب الشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية، لما تحتويه من رجال اعمال وأصحاب الشركات الضخمة والمعامل والبنوك. يركز في برنامجه على المساواة وتكافؤ الفرص ويتبنى قيمًا محافظة اجتماعيًا. وخلافا للحزب الديموقراطي، فإن الحزب الجمهوري يرفض زيادة الضرائب ويدعو إلى تقليل الإنفاق الحكومي بدرجات مختلفة.

الحزب الجمهوري يشمل المحافظين الماليين، المحافظين الاجتماعيين، المحافظون الجدد، المعتدلين، والمدافعين عن الحريات. قبل تشكيل الائتلاف المحافظ، الأمر الذي ساعد على تنظيم الحزب وبناء ايديولوجيته وافكاره سنة 1960.

الجمهوريون يؤكدون على دور الأسواق الحرة والإنجاز الفردي وعلى أنها العوامل الأساسية وراء الازدهار الاقتصادي. ولهذا تحبذ سياسة الحزب عدم التدخل بالاقتصاد وتعمل على تعزيز المسؤولية الشخصية على برامج الرعاية الاجتماعية.

أشهر رؤساء الأمريكيين من الحزب الجمهوري

- **أبراهام لينكون / مؤسس الحزب 20 مارس 1854**
- **ثيودور روزفلت / سياسي ومؤلف ومستكشف وجندي وعالم طبيعة ومصلح أمريكي شغل منصب الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية من عام 1901 إلى 1909**
- **رونالد ريغان ، سياسي وممثل أمريكي راحل شغل منصب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة في الفترة من 1981 إلى 1989. وله الفضل في إنهاء الحرب الباردة مع روسيا.**
- **جورج بوش الأب/ سياسي أمريكي وكان الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة من عام**

1989 إلى 1993 ونائب رئيس الولايات المتحدة الثالث والأربعين من عام 1981 إلى 1989

- جورج دبليو بوش الابن/ سياسي أمريكي وكان الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة من عام 1989 إلى 1993 ونائب رئيس الولايات المتحدة الثالث والأربعين من عام 1981 إلى 1989
- ريتشارد نيكسون / رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع والثلاثون ونائب الرئيس الأمريكي السادس والثلاثون. الفترة الرئاسية: ٢٠ يناير، ١٩٦٩ – ٩ أغسطس، ١٩٧٤. اضطر للتنحي في بداية فترة رئاسته الثانية بسبب فضيحة ووترغيت تحت وطأة تهديد الكونغرس بإدانته أُجبرَ على الاستقالة بسبب فضيحة ووترجيت المعروفة.
- دونالد ترامب /هو الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، منذ 20 يناير

2017. وهو أيضًا رجل أعمال وملياردير أمريكي، وشخصية تلفزيونية ومؤلف أمريكي ورئيس مجلس إدارة منظمة ترامب، والتي يقع مقرها في الولايات المتحدة. أقيمت في 20 يناير2017 **مراسم تنصيب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ليصبح الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة وحضر التنصيب كل من جورج بوش الاب والوزيرة هيلاري كلينتون وجورج بوش الابن و بيل كلينتون و اوباما.**

الحزب الديمقراطي

يعتبر أهم الأحزاب التاريخية وأقدمها في الولايات المتحدة والعالم، ويستحوذ في صفوفه على الطبقة المتوسطة، ويحظى بتأييد الأجهزة الإعلامية، والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة، ورجال الفكر والفن، وذوي المهن الرفيعة كالأطباء والمحامين واساتذة الجامعات. نشأ في عهد الرئيس الأمريكي أندرو جاكسون(1838-1829) باسم الحزب الجمهوري الديمقراطي،

على يد توماس جفرسون، في 1792، وبعد أن استولى وليام جننگر بريان على رئاسة الحزب، وجنوحه باتجاه اليسار عام 1896، ليتكون الحزب الديمقراطي. في عهد الرئيس فرانكلين دي. روزفلت، تبنى الحزب فلسفة روزفلت، و دعم ما يسمى "الليبرالية" الأمريكية، وناصر قضايا الطبقة العاملة.

واجه الحزب العديد من الأزمات، خصوصا في الستينات، عندما اضطر للتصدي لحركة الحقوق المدنية، والمشاكل الناجمة عن الحرب الفيتنامية.

رغم ابتعاد الحزب عن الواجهة السياسية لستة سنوات، بسبب سيطرة الجمهوريين، إلا أن الانتخابات النصفية الأخيرة 2006، منحت الحزب الأغلبية النيابية في مجلسي الشيوخ و الكونغرس، بسبب ارتفاع الأصوات المعارضة للحرب على العراق.

أشهر الرؤساء الأمريكيين من الحزب الديمقراطي

- **آندرو جاكسون (1829-1838)، مؤسس الحزب.**

- گروڤر كليڤلاند (1885-1889 و 1893-1897), الديموقراطي الوحيد الذي رأس أمريكا بين أعوام 1860-1912.
- فرانكلين دي روزفيلت (1933-1945)الشخص الوحيد الذي ترشح للرئاسة أربع مرات.
- هاري إس. ترومان (1945-1953)، خلف رزفيلت بعد موته. واجه الحرب العالمية الثانية، و هو الذي أمر بألقاء القنابل الذرية على هيروشيما و نجازاكي.
- جون إف كيندي (1961-1963)، تولى رئاسة أمريكا، بعد نيكسون، لم يستمر في الحكم سوا ألف يوم، و هو الرئيس الأمريكي الأصغر، و الكاثوليكي الوحيد. في عهده كانت حرب خليج الخنازير مع كوبا، و يذكر أن سبب مقتله الغامض، أنه أراد أن يتصالح مع الرئيس الكوبي فيدل كاسترو.
- ليندون جونسون (1963–1969)، وقع معاهدة الحقوق المدنية للأمريكيين ذوو الأصول الأفريقية.

- جيمي كارتر (1977-1981)، تم في عهده توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر و إسرائيل.
- بيل كلينتون (1993-2001)، يعتبر كلينتون من أفضل الرؤساء الأمريكيين، ففي عهده تحقق الأمريكا فائض تجاري مرتفع، و تميزت فترته بالهدوء السياسي، وتوقيع معاهدة أوسلو.

الحزب الليبرتاري الأمريكي

هو حزب سياسي أمريكي يعتنق أفكار الليبرالية (حرية إختيار المعتقد السياسي)، وسوق حر، واقتصاد عدم التدخل، ومركزية تأسس الحزب في ولاية كولورادو، وأسس بعد حرب فيتنام من قبل السياسي الأمركي دافيد نولان في 11 ديسمبر 1971.
أضم إلى صفوف هذا الحزب عدة شخصيات سياسية معروفة من ضمنها حاكم ولاية نيو مكسيكو " منهمغاري جونسون " وحسب الاستطلاعات الرأي إن هذا الحزب تزداد شعبيته في الولايات المتحدة، ويعتبر حاليا ثالث أكبر حزب بعد الحزبين الحزب الجمهوري والديمقراطي، وشعار هذا الحزب هو القنفذ.

حركة الشاي الأمريكي

حركة الشاي المعروفة بـ (TPM) حركة حفلات الشاي، هي حركة أميركية سياسية شعبية معترف بها من قبل المحافظين والليبراليين، قامت باحتجاجات سياسية عدة منذ عام 2009. وتؤيد الحركة خفض الإنفاق الحكومي، ومعارضة لزيادة الضرائب في درجات متفاوتة، وتدعوا إلى تخفيض الديون الوطنية، ومعالجة عجز الميزانية الفدرالية، والتقيد بدستور الولايات المتحدة.

لهذه الحركة تمثيل في مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة.

وهي عبارة عن مجموعة تيارت وطنية لا يوجد لها قيادات مركزية، وهذه التيارات تحدد برامجها الخاصة ودوال الأعمال. وقد مثلت الحركة المثال الجيد على النشاط السياسي على مستوى القاعدة.

وتعبر هذه الحركة الشعبية إحدى الكتل المركزية لحزب الجمهوري، حيث إن الحركة منذ 2011 ليس حزباً سياسياً، بينما تمحور نشاطاتها في تأييد الجمهوريين وفق إستطلاعات

الرأي. ونسبة 90% من أعضائها يعتبرون أنفسهم من الحزب الجمهوري الأمريكي..

أهم شخصياتها السياسية

- **سارة بالين /** الجمهوريين
- آرمي ديك **/ الجمهوريين**
- **رون بول، والذي وصف بـ"الأب الروحي" للحركة.**
- **مايكل جونز، محلل سياسي و احد مؤسسي الحركة.**

وحول أسم الحركة وتاريخها، تؤكد المصادر الرسمية للحركة: إنها استوحت اسمها (تي بارتي أو حفلة الشاي) من احتجاج شعبي نفذه أميركيون عام 1773 **على ضرائب فرضها البرلمان البريطاني على الشاي المستورد إلى المستعمرات الأميركية، وقاموا خلاله بالاستيلاء على ثلاث سفن بريطانية في ميناء بوسطن، ورموا صناديق الشاي في المياه، ليشعلوا بذلك شرارة الثورة الأمريكية أو حرب الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني.**

(وبرزت هذه الحركة بقوة على الساحة السياسية الأميركية بعد الأزمة المالية عام 2009 **التي أنهكت الاقتصاد الأميركي،**

واضطرت الحكومة للتدخل بشكل غير مسبوق عبر حزمة إنقاذ لدعم البنوك والشركات.

وتعتبر حركة الشاي مظلة أو تحالفا لمنظمات تجمعها نقاط عدة أبرزها الهجوم على الرئيس باراك أوباما الذي زادت معارضة الجناح المحافظ في الحزب الجمهوري له، فاستخدم عبارة "ثورة الشاي"، في إشارة إلى معارضته لزيادة الضرائب وخطط إنقاذ الاقتصاد.

كما تركز الحركة على عدم تقييد حريات الشركات بما فيها شركات الاستثمار والتأمين الصحي رغم مساوئها، ومنع زيادة الضرائب خاصة على الأغنياء، ونقد الجناح المعتدل في الحزب الجمهوري الذي يقوده السيناتور جون ماكين، والتشدد في ما يسمى الحرب على الإرهاب.

ويبدو أن حركة الشاي سيكون لها تأثير بارز على توجيه السياسة الأميركية، لا سيما بعد تحقيق مرشحيها مفاجآت بتغلبهم على بعض الوجوه الجمهورية التقليدية المحبوبة في الانتخابات التمهيدية.

ومن هذه المفاجآت فوز كريستين أودونيل المدعومة من سارة بالين منافسة باراك أوباما السابقة في رئاسيات أميركا، على

النائب مايك كاستل الذي يدعمه الحزب لتصبح المرشحة لتمثيل ولاية ديلاوير في مجلس الشيوخ، وكذلك فوز كارل بلادينو على محبوب الجمهوريين ريك لازيو وترشيح الحاخام اليهودي ناخوم شيفرن عن ولاية كاليفورنيا).

وتعّرف عن هذه الحركة أيضاً بتوجهاتها المناهضة للإسلام والأسلمة، وتأثير اللوبي الإسرائيلي على تيارات متعددة داخلها. وكشفت بعض المصادر الإعلامية الموثوقة إن لهذه الحركة علاقات وثيقة مع تيارات يمينية في أوروبا، وتجمعها بعدة منظمات تناهض الإسلام وتعارض الأسلمة بشدة.

وحسب المصادر إن الحركة بالتعاون مع مجموعات يمينية متعددة في أمريكا وأوروبا تسعى من خلال نشاطاتها إلى مواجهة أسلمة المجتمعات الأوروبية.

ويعتبر " غيلر " أحد أبرز القيادات الجناح اليميني المتطرف داخل الحركة لاعب أساسي في قيادة حملة إسلاموفوبيا- الخوف من الإسلام المعادي.

الحزب الشيوعي الأمريكي

تأسس هذا الحزب سنة 1919 ويعتبر اكبر حزب شيوعي في الولايات المتحدة الأمريكية. كان له دور بارز في الحركة العمالية الأمريكية خلال ثلاثينيات القرن الماضي.

مع بداية تأسيسه ضم الحزب عشرات الالاف من الأعضاء والمناصرين وشكل اليساريين والراديكاليين واللاسلطويين عامودا الفقري، إلا أن حجم الدعاية التي كانت تقودها الولايات المتحدة في الخوف من التمدد الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية، أثر بشكل سلبي على هذا الحزب، ليلقي مصيره في دائرة الحظر من المشاركة في الانتخابات خلال الخمسينيات القرن العشرين، تحت ذريعة إنه يقف ضد الليبرالية والديمقراطية.

ومع العقود الأخيرة تحجم دور هذا الحزب إلى جانب الاحزاب الشيوعية الصغيرة الأخرى، وأقتصر دورها على شخصيات محدود جداً.

حزب الدستور الأمريكي

وتعرف أيضاً بـ (AN) هي إحدى التشكيليات السياسية في كولورادو. وهو حزب سياسي يميني يدعي أنه يستند إلى معظم مواقفه السياسية من الدستور. ويؤكد أن الولايات المتحدة هي أمة مسيحية تأسست على الكتاب المقدس، وأن الفقه الأمريكي يجب أن يستعيد ما يدعي الحزب أنه "أسسه الكتابية".

توجهات الحزب: دعوة لإلغاء إدارة الغذاء والدواء، دائرة الإيرادات الداخلية، إدارات التعليم والطاقة واللجنة الانتخابية الاتحادية. وهي تسعى إلى إلغاء عدد من القوانين، بما في ذلك قانون يهدف إلى منع التهديدات والقوة ضد عيادات الإجهاض والنساء اللواتي يسعين إلى الإجهاض، وإلى قانون يعود إلى حقبة الستينيات يقضي بإنهاء ممارسات التمييز التمييزية.

شارك الحزب في إنتخابات 2010 وحصل على أصوات كثيرة داخل الفعاليات الحكومية في ولاية كلورادو، إلا أنها بعد ذلك لم تشارك في الانتخابات، مما تحجم دوره الشعبي، وتعتبر الآن من الاحزاب الصغيرة.

والحزب له توجهات يمينية ودينية متطرفة تختلف مع معظم الاحزاب الأمريكية في عدة قضاية جوهرية وله مناصرين بالآلاف ضمن ولاية كلورادو.

الحزب النازي الأمريكي

تأسس في 8 آذار 1959

مؤسسها: اليميني المتطرف جورج لينكون روكيل

تأسس في البداية بإسم الاتحاد العالمي الحر للإشتراكيين القوميين، وهو حزب سياسي متطرف، أستمد برنامجه من أفكار أدولف هتلر والنازيين الألمان.

ركز الحزب في بداية تأسيسه على مناهضة السود واليهود، وعبرت ذلك من خلال نشرها ملصقات ومناشير تصور العرق الأبيض وهو يحمي اطفال المدارس من العنف والجهل الذي يمثله الأمريكيين من الأصول الأفريقية وفق أنصار الحزب.

وقد كان هدف مؤسسها رئاسة الولايات المتحدة عام 1977 بعد أن خطط للوصول إلى حكم ولاية فيرجينيا عام 1966. وهو ما لم يتحقق بسبب الأفكار المتطرفة التي كان يتبناه

وحزبه، ويتسبب بمشاكل كبيرة بين الأمريكيين في اواسط الستينيات القرن العشرين.

وفق مصادر الحزب (كان يخطط انه بمجرد الوصول للسلطة سيقوم بالقضاء على الأمريكيين اليهود بنفس طرق هتلر وترحيل الأمريكيين من أصل أفريقى إلى دول أفريقية ويقوم بإعادة بناء الدستور الأمريكي على الأسس النازية).

واجه الحزب مشاكل داخلية كبيرة بعد إغتيال مؤسسه عام 1967 من قبل منشق عن الحزب، ليتم تغيير اسم الحزب إلى البيض الإشتراكي الأمريكي.

وجاء إستمرارية الحزب بعد ان ظهرت حركة قومية إشتراكية تبنت التطرف والفاشية مجدداً، لتبقي بذلك مكانة للتناقضات في المجتمع الأمريكي رغم التطور الإجتماعي الهائل، وهو ما يظهر إستمرارية وجود تيارات صغيرة لا تزال تتبنى الأفكار اليمينية المتطرفة.

ووفق شعارات الحزب إنه يتبنى حماية العرق الآري والجنس البيض، وشعارها في ذلك مؤلف من 14 كلمة (يجب أن نحمي وجود شعبنا ومستقبل الأطفال البيض).

ويعمل الحزب داخل الولايات المتحدة كمنظمة تعليمية قانونية، ولكنها تمنع من ممارسة نشاطات متطرفة.

قائمة بالاحزاب الأمريكية الصغيرة

هناك عدد كبير من الاحزاب الصغيرة التي تنتشر في الولايات الأمريكية، إلا أنها غير مؤثرة في الحياة السياسية سواء داخل الفيدرالية او الولايات، بعضاً منها حلت نفسها ضمن تيارات الاحزاب الكبرى، واخرى تستمر ضمن حلقات ضيقة جداً تجبر في النهاية على الإندماج مع الحزبين الجمهوري والديمقراطي اثناء الانتخابات، فيما البعض الآخر تتخذ موقف المراقب.

حزب الحرية الأمريكي 2010 حزب الموقف الأمريكي الثالث

أميركا فيرست بارتي 2002

حزب التضامن الأمريكي 2011 الحزب الديمقراطي المسيحي الولايات المتحدة الأمريكية

حزب دلتا الأمريكي 2016

الحزب الشعبي الأمريكي * 2009

حزب أميركا 2008 حزب أميركا المستقل

حزب تحرير الراكبون السود 1996

حزب الحرية المسيحية * 1996 حزب التراث الأمريكي المواطنون حزب الولايات المتحدة 2004 الحزب الأمريكي الجديد المستقل

(الشيوعي) حزب أمريكا الاجتماع الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية.

الحزب الاشتراكي الحر 1966 لجنة إعادة التجميع الدولي الثوري.

غرين بارتي أوف ذي يونيتيد ستيتس 2001 رابطة الدول الخضراء الأطراف العالمية الخضر.

حزب إنساني 2009

الحزب الأمريكي المستقل 1998

حزب العدالة 2011

ليجال ماريجوانا نو بارتي 1998

الحزب الليبرالي 1971 التحالف الدولي للأحزاب الليبرالية.

حزب ويغ الحديث 2007

الحركة الاشتراكية الوطنية 1974 الحركة الاشتراكية الوطنية الأمريكية العمال الحرية الاتحاد العالمي للاشتراكيين الوطنيين

جديد النمر الأسود حزب 1989

الحزب الموضوعي 2008

حزب الاشتراكية والتحرير 2004

حزب السلام والحرية 1967

حزب الحظر 1869

حزب الإصلاح في الولايات المتحدة الأمريكية 1995 المتحدة " نحن نقف أمريكا"

العمل الاشتراكي 1983 الدولية الرابعة

البديل الاشتراكي لعام 1986 لجنة النشطاء العمالية لمنظمة عاملية دولية

حزب المساواة الاشتراكي 1966 رابطة العمال اللجنة الدولية للمنظمة الدولية الرابعة

الحزب الاشتراكي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1973، ديبس، كوكوس

الاتحاد من أجل الاشتراكية الديمقراطية

حزب العمال الاشتراكي 1938 ميل باثفايندر (غير رسمي)

حزب العمال التقليدي 2015

الولايات المتحدة الأمريكية حزب الماريجوانا 2002

الولايات المتحدة حزب باسيفيست 1983

الولايات المتحدة الأمريكية بيريت بارتي 2006 بيريت بارتيز إنترناشونال (مراقب)

يونيتي بارتي أوف أميركا 2004

حزب المحاربين القدامى في أمريكا 2013

حزب العمال العالم.

المراجع العامة

- كتاب: السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية " رؤى وشواهد " / تشارلز كيجلي ويوجين ويتكوف.
- كتاب: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط - دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمام الخاصة / جانيس ج. تيري
- كتاب: أثر عامل شخصية الرئيس في السياسة الخارجية الامريكية - دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلنتون و جورج دبليو بوش
- بحث: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً
- ديفيد كريست، الحرب الخفية :التاريخ السري لصراع أمريكا ثلاثين عاماً مع إيران، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى
- بحث: تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج

- دراسة: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وإنعكاساتها على الدول المنطقة
- كتاب: أمريكا والعالم ومتابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005 / السيد أمين شبلي
- دراسة: الشرق الأوسط فيظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية ين حكم أوباما وترامب
- كتاب: المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ/ جوزيف ناي
- كتاب: السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية / جون و . سبانيير
- كتاب: امريكا والعالم: محادثات حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية/ بريجنسكي وسكوكروفت
- كتاب: الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية/ تشارلز كيجلي
- كتاب تفسير السياسة الخارجية/ لويد جنسن
- كتاب: السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم/ ولتر روسل ميد

- كتاب: الحكومة الأمريكية : الحرية والسلطة، الكتاب الثاني/ تيودور لوؤي وبنيامين جينسبرغ.
- كتاب: السياسة الخارجية الأمريكيّة/ مكسيم لوفابفر.
- كتاب: الشرق الأوسط الجديد/ مارينا أوتاواي وآخرون.
- كتاب: السياسة الخارجية الأمريكية وتفوق إسرائيل العسكري النوعي : الحاجة إلى رؤية مشتركة/ وليام فوندرلي.
- كتاب: الإستراتيجيّة الكبرى للإمبراطوريّة الأمريكيّة/ أليكس كالينوكس.
- كتاب: مستقبل النفط العربي/ حسين عبد الله.
- بحث: السياسـة الخارجيّـة الأمريكيّـة تجـاه الشـرق الأوسـط لإدارة جـورج بـوش الابـن/ نبيل عماري.
- كتاب: السياسة الخارجية الأمريكية/ هادي قبيسي.
- بحث حول الاحزاب الأمريكية لـ إبراهيم أبو جازية.
- بحث حول اوجه الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين في أمريكا لـ لينا ملكاوي – قناة الحرة.
- الموقع الرسمي لبيت الأبيض.

- **تصريحات ترامب أثناء الإنتخابات وبعد فوزه/ منشورات ترامب على التويتر**
- **الموقع الرسمي لحزب الجمهوري**
- **الموقع الرسمي لحزب الديمقراطي**
- **بعض التصريحات الرؤساء السابقين للولايات المتحدة الأمريكية " جورج بوش الأب والأبن وبيل كلينتون وباراك أوباما".**
- **الموقع الجيوستراتيجي**
- **وكالات أخبارية – قناة الجزيرة – قناة الحرة**
- **كتاب روي فرانكلين نيكولز (1967). اختراع الأحزاب السياسية الأمريكية. ماكميلان.**
- **الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية: مقدمة قصيرة جدًّا/ إل ساندي مايسل**
- **الموقع الرسمي لإدارة الأرشيف والوثائق الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية**
- **كتاب: الإسلاموفوبيا: جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية**
- **المنتدى العربي للدفاع والتسليح**

مصادر جميع المعلومات والإقتباسات حول الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة:

- موسوعة ويكيبيديا العالمية.
- موسوعة المعرفة.